▪ المبحث الثاني
تقييم دور الجماهيرية الليبية داخل الاتحاد الإفريقي

تمهيد:

بعد الوقوف على مدى نجاح التجربة التي قام بها الرواد الأفارقة بقيادة الزعيم الليبي معمر القذافي، فإنه يستحسن تقييم الدور الليبي في تكوين وتفعيل الاتحاد الإفريقي في القارة وعلى مستوى العالم في الصفحات التالية. لقد صارت المتغيرات الدولية سمة أساسية لعصرنا هذا، وبالذات منذ بداية العقد الأخير من القرن المنصرم، وتعددت تسمية هذه المتغيرات من عصر الفضاءات، إلى عصر العولمة (**Globalization**) إلى عصر التكتلات العملاقة والتخصص الدقيق والتدفق المعلوماتي والأسواق الكبيرة. وأبرز سمات هذا العصر، التطور الهائل في وسائط التقنية ووسائل الاتصالات والمواصلات وثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي دعا الكثيرين إلى وصف العالم بأنه قرية كونية واحدة. ونتج عن ذلك انقسام العالم إلى عدد من الفضاءات العالمية، منها: الفضاء الأوروبي، الذي تشكل في الاتحاد الأوروبي (**EU**)، والفضاء الأمريكي الشمالي النافيا (**Nafia**)، وفضاء جنوب شرق آسيا الأسيان (**Asean**) وفضاء المحيط الهندي أو شبه القارة الهندية، وفضاء الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، المسماة (الكومنولث الجديد)، والفضاء الأمريكي اللاتيني (فضاء أمريكا الجنوبية)، والذي هو قيد التشكيل حاليا؛ وأخيرا الفضاء الأفريقي المتوحدضمن الاتحاد الأفريقي (**AU**).

أولاً - التصدي للعولمة داخل الاتحاد الإفريقي:

غني عن البيان أن التطور العلمي والتكنولوجي هو الذي صنع هذا العالم الجديد الذي صار موحدًا على حساب الأديان والقوميات والثقافات والحضارات ومختلف الروابط. إن العولمة هي واحدة من أهم التحولات الكبرى في حياة البشرية التي برزت بوضوح مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، بحيث وصف القرن الحادي والعشرون بأنه: (قرن العولمة). ومعلوم أن عصر العولمة والفضاءات قد أطل بعد عصر الدولة الوطنية، الذي فسح المجال لعصر الكتل الكبيرة، ولصالح الفضاء الإقليمي، واستقراء لتلك الأوضاع الدولية، وشعورا بحاجة القارة الأفريقية للتجاوب مع تلك التحولات الكبرى التي يشهدها الواقع العالمي، قامت القيادة الثورية بالجماهيرية الليبية العظمى بجهود مضنية تجاه القارة الأفريقيةومن أجل بناء الاتحاد الأفريقي. فالجماهيرية الليبية جزء من الكيان الأفريقي، ومن ثم فهي عضو فعال ومؤثر في منظومة القارة الأفريقية وحضارتها الإنسانية. دورها التاريخي بمعناه الواسع، اقتصاديا واجتماعيا ودينيا وثقافيا في إفريقيا يشير بما لا يدع مجالا للشك إلى أن العلاقة الليبية الإفريقية هي أكثر من علاقة جغرافية أ وعلاقة جوار. وقد أدركت ليبيا أهميةالبعد الإفريقي في سياستها الخارجية، لذا حرصت على تأكيد علاقات قوية واتصالات مع جميع دول القارة الأفريقية، حيث تكمن أهمية محاولة دمج ليبيا في كيانها الإفريقي في أن الأمن القومي الليبي يعتمد على إقامة علاقات ممتازة مع الدول الإفريقية، لهذا كان لابد من وضع صيغة قوية للتعاون الليبي الإفريقي، وهذا ما ركزت عليه الجماهيرية الليبية من خلال الاتحاد الأفريقي وتكوين الولايات المتحدة الأفريقية(1).

ومن ناحية أخري تحاول ليبيا دائما نفي أن اهتمامها بالقارة الإفريقية قد

(1) Bhagwati. Jagdish (2004).In Defense of Globalization. Oxford. New York: Oxford University Press. P.46.

انخفض، مؤكدة أن إفريقيا كانت وستظل دائما قاعدة ارتكاز رئيسية للسياسة الليبية، فليبيا دولة إفريقية مثلما هي دولة عربية لذا فإن اهتمام ليبيا بالقارة أصيل، وليس له علاقة بتطورات أ وقضايا طارئة. فإفريقيا امتداد طبيعي للأمن القومي الليبي. وعلينا إلقاء نظرة على الخريطة الإفريقية لنلاحظ ما يمثله موقع ليبيا المتميز بالنسبة لإفريقيا، وما تمثله إفريقيا عمقا لليبيا. فعلاقة التواصل والتلاحم والتفاعل المشترك بين ليبيا وإفريقيا لم تقف أمامها فواصل جغرافية، أومواقع طبيعية. فليبيا بحكم موقعها الجغرافي ودورها التاريخي قامت بالعديد من الخطوات الإيجابية في مختلف مناطق القارة الأفريقية، ويرجع ذلك إلى قدم العلاقات الليبية الإفريقية والتي تمثلت في مختلف الجوانب الحياتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وإن قوة هذا وقدمه يعود لأحد الأسباب الرئيسية ألا وهو عامل الترابط الجغرافي الليبي الإفريقي والذي جعل الجماهيرية العظمى الواجهة الرئيسية المتقدمة باتجاه أوروبا.

إن هذه العلاقات شهدت تطور كبير في مختلف النواحي بعد قيام ثورة الفاتح العظيم سنة 1969 فقد تم بناء العديد من المراكز الإسلامية والمدارس القرآنية من أجل نشر تعاليم الشريعة الإسلامية وزيادة نشر اللغة العربية عن طريق المراكز الثقافية في مناطق عديدة من دول القارة الأفريقية، ومع تحديات العصر (عصر التكتلات الإقليمية) أصبح على أبناء القارة مواجهة هذه التحديات في هذا العصر. ويجدر بنا أن نقف ونشيد بالدور التاريخي والريادي الذي يقوم به قائد الثورة الليبية القائد معمر القذافي في إدامة التواصل العربي الإفريقي، حيت نجد أنه تم إنشاء الاتحاد الإفريقي بفضل هذا القائد العظيم في ظل تكثلاث عالمية وكذلك متغيرات عالمية كبيرة، ولكن رغم هذا فإن الاتحاد أصبح حقيقة للجميع. وقد أخد وضعه الطبيعي في العالم، والذي أصبح يلعب دورًا ايجابيًا واضحًا وفعالًا في وحدة واستقرار القارة الأفريقية وتحقيق أمنها وخدمة مصالح القارة والمساهمة في بنائها.

وبشهادة الجميع فإن الدور الليبي في إفريقيا دور متميز على كافة المستويات، فاقتصاديا ساهمت ليبيا باعتبارها البوابة الرئيسية لإفريقيا مساهمة فعالة في تجارة القوافل عبر أفريقيا مما أنعش الحالة الاقتصادية، أما على الصعيد الثقافي شاركت ليبيا في خلق روابط اجتماعية قوية من ناحية أخرى، حيث يبرز لنا الدور المهم الذي قامت به ليبيا من اجل نشر الإسلام في إفريقيا، حيث ساهمت مدن ليبيا وواحاتها في نشر هذا الدين والحضارة الإسلامية في ربوع القارة. كما انتقلت عن طريقها المؤثرات اللغوية والحضارية إلى إفريقيا وهو ما ساهم في غرس الثقافة العربية الإسلامية في وجدان الإنسان الإفريقي، هذا بالإضافة إلى ازدهار حركة المعرفة والتأليف وظهور العلماء والفقهاء الأفارقة الذين تشربوا هذه الثقافة بأدابها ومعارفها مما أدى بدوره إلى ظهور ممالك إسلامية إفريقية في مالي والنيجر وحول بحيرة تشاد غلب عليها الطابع العربي الإسلامي، الأمر الذي كان له تأثيره الإيجابي على العلاقات الروحية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين هذه الدول وليبيا(1).

من كل ما ذكر نستدل على أن ليبيا قامت بدور مهم ومؤثر في مجال الثقافة الإفريقية فضلا عن تأثيرها الملحوظ في سائر الجوانب الأخرى، وإذا تركنا السرد التاريخي جانبا وانتقلنا إلى الوقت الحاضر، نقول إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تقوم اليوم بدور لا يقل أهمية أ وخطورة عما قامت به في الماضي في إفريقيا. فليبيا اليوم في ظل مفهومها لحقيقتها ولدورها ولمسؤوليتها التاريخية تجاه إفريقيا ما زالت تواصل رسالتها الإنسانية من خلال مسيرتها الحضارية في القارة، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا العمل وخطورته في مواجهة التحديات الراهنة التي تهدف إلى مسخ الشخصية الأفريقية(2)، عن طريق إفراغها

(1) Sheila L. Croucher. Globalization and Belonging: The Politics of Identity in a Changing World Rowman & Littlefield. (2004). p.10
(2)Stiglitz. Joseph E (2006).Making Globalization Work New York: W.W. Norton. P.212.

من محتواها وطمس هويتها الثقافية العربية الإفريقية(1).

وتتويجًا لهذه الأعمال الجليلة، وبوعي حضاري، ومنظور استراتيجي، أملته اعتبارات جغرافية وتاريخية واجتماعية وثقافية وحضارية، إضافة إلى مبررات سياسية ومقومات اقتصادية، أعلنت الجماهيرية إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء نواة لوحدة أفريقيةمستقبلية الذي أصبح فيما بعد يمثل ثقلا اقتصاديا واستراتيجيا وثقافيا ورافدا قويا للمد الوحدوي للمنظمة. وقد تم توقيع المعاهدة في الفترة 4-6 النوار (فبراير) 1999 وقد شمل التجمع الجماهيرية العظمى، السودان، تشاد، مالي، النيجر، بوركينا فاسو. ثم أعلن عن قيام الاتحاد الإفريقي في سرت 9-9-1999 ايذانا ببداية عصر جديد، عصر القوي الكبري، عصر الفضاءات والمجالات الحيوية التي ليس فيها مكان للدول الصغيرة. وإدراكا لأهمية الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان. وقد وضع هذا الإعلان في الاعتبار المباديء والقيم المستلهمة من المثل النبيلة التي شكلت الهوية الحضارية للإنسان العربي الأفريقي(2).

لذلك فالعالم أجمع يقف شاهدا على ما أنجزته الجماهيرية الليبية في القارة السمراء من أجل المحافظة على هويتها وكيانها ووجودها أمام المتغيرات العالمية الخطيرة هذه الأيام والفضل بكل تأكيد يرجع بعد الله عز وجل لقائد وحكيم هذه القارة الزعيم الليبي معمر القذافي ويتضح هذا الدور جليا من خلال:

1- مراحل تطور العلاقات الليبية- الأفريقية:

يصعب وضع خطوط فاصلة لتاريخ علاقات النظام الليبي الحالي بإفريقيا، على أنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية لهذه العلاقة هي:

---

(1)Ibid.. p. 12.
(2)Summary of the Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Countries of the ESCWA Region by the United Nations Economic and Social Commission for Western Africa. P.22.

أ- مرحلة المثالية الثورية:

وتبدأ مع قيام الثورة واستلام العقيد معمر القذافي السلطة في ليبيا في الفاتح سبتمبر من عام 1969م، حيث لم يكن لدى النظام الجديد تصور مستقل وواضح عن وضع إفريقيا في السياسة الليبية؛ لذا فقد تبنى النموذج المصري الناصري للتعامل مع إفريقيا، باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية التي مثلت الدائرة الحيوية المحورية للسياسة الليبية في ظل إيمان القيادة الليبية بالقومية العربية. وانطلاقا من ذلك التصور تم توظيف القدرات والإمكانات الليبية لتحقيق الأهداف العربية على الساحة الأفريقية، حيث ساندت ليبيا حركات التحرير الوطنية الأفريقية ماديا ومعنويا على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. كما لعبت دورا أساسيا في دعم النظم الأفريقية والتعاون العربي- الأفريقي، وتمويل الصناديق والمؤسسات العاملة في هذا الشأن، وذلك في محاربة الوجود الصهيوني في إفريقيا، وتعبئة المساندة الأفريقية للقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

ب- مرحلة الاستقلالية والصدام:

تمثل هذه المرحلة امتدادا للمرحلة السابقة من حيث رؤى وأهداف السياسة الليبية، وكذلك أدواتها على الساحة الأفريقية، إلا أنها شهدت تغيرا جذريا في البيئة المحيطة بليبيا تمثل في الانقسام الحاد الذي شهده الواقع الإقليمي العربي في أعقاب التوجه المصري نحو تسوية الصراع سلميا مع إسرائيل. وبالنظر إلى أن القيادة الليبية كانت من أشد المعارضين للسياسة المصرية بصدد الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد انعكس ذلك على كافة سياسات ليبيا تجاه مصر وسياساتها على الأصعدة المختلفة، وفي مقدمتها الساحتان العربية والأفريقية، فشهدت تلك المرحلة انفصام عرى التعاون والتنسيق الليبي- المصري على الساحة الأفريقية، بل والصدام المباشر عام 1977م بين البلدين على الحدود، والصدام غير المباشر

بين النظامين على الساحة الأفريقية وصراعاتها (الصومال- أثيوبيا- تشاد- السودان، الصحراء الغربية...)، وما يقال عن العلاقات الليبية - المصرية يقال كذلك عن العلاقات الليبية- السودانية.

والملاحظ أن القيادة الليبية ظلت متمسكة بالخطاب الناصري وأهدافه وأدواته، مع مزيد من الاعتماد على الجهود الفردية في الأساس، ممثلة في الاتفاقات الثنائية والمساعدات بأشكالها المختلفة، في ظل الجمود الذي شهدته أنشطة جامعة الدول العربية جراء الانقسام الذي أحدثته معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية وتداعياتها[1]. كما شهدت هذه المرحلة المزيد من اعتماد السياسة الليبية على الأدوات القسرية، ودعم قوى التحرر الوطني، والقوى المناوئة للأنظمة المخالفة لها للضغط على تلك الأنظمة، وقد طالت تلك التدخلات معظم أرجاء القارة من أثيوبيا وأوغندا، والصومال، والسودان شرقا، إلى ليبيريا وسيراليون في الغرب، ومن أنجولا وموزمبيق، وناميبيا، وجنوب إفريقيا في الجنوب إلى الصحراء الغربية في الشمال.

ج - مرحلة الواقعية والتكيف:

يمكن التأريخ لهذه المرحلة بمطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتمثلت إرهاصاتها في إبداء قدر من المرونة في التعامل مع العالم الغربي، والاتجاه نحو التسوية السلمية للمشكلات مع النظم الأفريقية، وفي مقدمتها مشكلة الحدود مع تشاد التي تم إحالتها إلى محكمة العدل الدولية عام 1989. وقد تضافرت مجموعة من العوامل في إحداث ذلك التحول، أبرزها اختفاء الاتحاد السوفيتي، وانهيار الكتلة الشرقية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية بقيادة النظام العالمي والهيمنة على تنظيماته السياسية والاقتصادية المختلفة، علاوة على تفاقم الانقسامات العربية بفعل الغزو العراقي للكويت عام 1990م، وما أعقبه من

(1)Report: Black U.S. AIDS rates rival some African nations«. CNN.com. July 29. 2008. P.26.

تداعيات قوضت قدرات النظام الإقليمي العربي[1].

في ظل تلك الظروف وجدت ليبيا نفسها بتوجهاتها المشار إليها- وجها لوجه مع القيادة الجديدة للنظام العالمي الرافضة لمفردات الخطاب الليبي وقيادته، ولم يكن من الصعب على الولايات المتحدة استصدار قرارين من مجلس الأمن بتوقيع عقوبات اقتصادية بدعوى مسؤولية ليبيا عن تفجير إحدى الطائرات الأمريكية فيما عرف بمشكلة لوكربي. وعلى الرغم من إبداء ليبيا استعدادها للتعاون لحل تلك المشكلة، فإن تعنت الولايات المتحدة تجاهها دفعها إلى العمل على حشد الدعم والتأييد الدولي والإقليمي لموقفها من المشكلة ورفع العقوبات عنها.

وكانت الساحة الأفريقية من أهم مصادر ذلك الدعم والتأييد. وعلى الرغم من تأكيد القيادة الليبية على أن التوجه الليبي نحو إفريقيا ليس تخليا عن العروبة، فإن قراءة واقع المواقف العربية والأفريقية تجاه الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على صعيد قضية لوكيربي- تشير إلى أن التوجه الليبي نحو إفريقيا جاء كنوع من رد الجميل للقارة لمساندتها للجماهيرية ضد العقوبات المفروضة عليها وتحديها لحظر الطيران الجوي على ليبيا، بدرجة أكبر بكثير من الدول العربية التي لم تجرؤ أي دولة منها على خرق الحظر، واكتفي معظمها بدور الوسيط بين الجماهيرية العظمى والقوى الغربية[2]. وقد اتسمت هذه المرحلة بتزايد اعتماد القيادة الليبية على الرموز والمنظمات الدينية في تعاملها مع الدول الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة، حيث قام العقيد القذافي بزيارة كل من النيجر عام 1997، ونيجيريا 1997، وتشاد 1997، وإلقاء خطبة الجمعة وإمامة المصلين في

(1) Stiglitz. Joseph E. (2002).Globalization and Its Discontents. New York: W.W. Norton. P.23.
(2)Sirkin. Harold L; James W. Hemerling and Arindan k Bhattacharya (2008). Globality: Competing with Everyone from Everywhere for Everything. New York: Business Plus. pp. 292.

تلك البلدان، ولعل ذلك يرجع في جانب منه إلى إيمان القذافي بقدرة الدين على توحيد القوميات المختلفة. وشهدت تلك الحقبة كذلك مزيدا من النشاط لجمعية الدعوة الإسلامية التابعة لليبيا، والسمة الثانية في اتجاه الكثير من المساعدات الليبية من أجل دعم الأنظمة الأفريقية المساندة لهاعلاوة على قيام الجماهيرية العظمى بتبني العديد من المبادرات السلمية لتسوية الصراعات الأفريقية (الصومال، الكنغوالديمقراطية، السودان، النزاع الأثيوبي الإريتري...).

وعلى الصعيد المؤسسي شهدت تلك المرحلة توقيع معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء عام 1998، ودعوة ليبيا إلى مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية خلال قمة استثنائية عقدت في مدينة سرت عام 1999 لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية، وأسفرت عن توصية بإقامة اتحاد أفريقي يحل محل منظمة الوحدة الأفريقية. وهي التوصية التي اتخذت طريقها إلى حيز النفاذ بعد مصادقة 36 دولة من دول منظمة الوحدة الأفريقية على ميثاق إنشاء الاتحاد الأفريقي.

2- تغير العوامل المحيطة بالسياسية الليبية:

المتأمل في تطور السياسة الليبية تجاه إفريقيا يكتشف بجلاء أن تلك السياسة تأثرت بعدة اعتبارات أساسية تتمثل في: طبيعة العلاقة بين القيادة الليبية والنظم العربية، وموقف ليبيا من النظام الإقليمي العربي وفكرة الوحدة العربية، وطبيعة النظام الدولي السائد وعلاقته بالنظام الليبي، وأخيرا موقف النظم السياسية الأفريقية وعلاقاتها بالقيادة الليبية ومشروعاتها المختلفة. وهو ما يثير التساؤل حول أثر التغير في هذه العوامل حاليا على التوجه المستقبلي للسياسة الليبية تجاه إفريقيا. وتقتضي الإجابة عن هذا التساؤل الإشارة إلى عدة ملاحظات تتعلق بالسياسة الليبية على الساحة الأفريقية، **وهي:**

أ- أدي رفع العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا إلى تحرر القيادة الليبية من

الكثير من الالتزامات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي كانت تتحملها ليبيا من أجل حشد التأييد الدولي لرفع العقوبات عنها، وهي الالتزامات التي كانت في جانب منها أحد الروابط الأساسية بين الجماهيرية الليبية وبعض النظم والتنظيمات الأفريقية التي وجدت في النظام الليبي سندا بديلا عن المساعدات الشرقية التي توقفت، والغربية التي تقلصت بعد انتهاء الحرب الباردة. كما وجدت بعض النظم الأفريقية في وقوفها إلى جانب ليبيا، وموقفها المشروع من قضية لوكيربى أداة للتعبير عن رفض الهيمنة الغربية – الأمريكية على العالم بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة، على الرغم مما قد يكون لدى بعض هذه النظم من تحفظات على السياسة الليبية(1).

ب.- إن الأدوات الأساسية التي استخدمتها السياسة الليبية في دعم علاقاتها مع دول القارة والمتمثلة في الأدوات الاقتصادية، الدينية، العسكرية (دعم حركات التحرر الوطني)، كل أداة من تلك الأدوات طرأ عليها بعض التحول والتغيير بفعل التطورات الدولية والإقليمية المختلفة.

فعلى الصعيد العسكري: أعلن النظام صراحة تخليه عن تلك الأدوات كسبيل لإدارة العلاقة والسياسة الخارجية مع دول القارة وأنظمتها، وذلك لاعتبارات دولية تتعلق بالموقف الغربي المتربص بالنظام الليبي والمتهم إياه بالإرهاب، واعتبارات إقليمية واقعية تتصل باستقلال كافة الدول الأفريقية عن الاستعمار.

وعلى صعيد الأدوات الدينية: فإنه على الرغم من تصور القيادة الليبية عن قدرة الدين على تجاوز القوميات وتوحيد الجماعات، فإن الشق الثاني من الحقيقة هو أنه في ظل اختلاف المعتقدات على الساحة الأفريقية، يصعب الاعتماد على الدين كمدخل للوحدة بين دول القارة، علاوة على حساسية رفع ذلك الشعار في ظل توجس معظم الدول إقليميا ودوليا من انتشار الخطاب الديني أو تفعيله، الأمر

(1)Wade. Robert Hunter. »The Rising Inequality. World Income Distribution'. Finance & Development. Vol 38. No 4 December 2001. of. P. 122.

الذي يعني واقعيا اقتصار دور تلك الأدوات على أضيق الأطر، وهو ما لا يحقق أهداف القيادة الليبية ومساعيها نحو الوحدة الكبرى للقارة.

أما فيما يتعلق بالأدوات الاقتصادية: فإنه من المتصور مع تراجع أسعار النفط، وما يعنيه ذلك تراجع إيرادات ليبيا، ومع اتساع رقعة العلاقات الليبية الخارجية بعد رفع العقوبات الدولية عنها، أن تراجع المساعدات الليبية نسبيا للقارة، أو أن تتجه العلاقة إلى تقديم المشروعات المشتركة كبديل عن سياسة المساعدات.

ج.- إنه على الرغم من تأسيس الاتحاد الأفريقي وقيامه كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية، فإنه ما زالت أمامه العديد من العقبات التي تحول دون أن يكون ترجمة حقيقية لتصور القيادة الليبية وطموحاتها بشأن الوحدة الأفريقية، وهو ما قد يضعف حماس العقيد القذافي له، خاصة إذا لم تتجاوب القيادات الأفريقية الأخرى مع طموحاته، بما قد يدفعه للبحث عن عوامل دفع جديدة أ وبديلة للتوجه الأفريقي أقربها لفكر القيادة الليبية وسياستها مشروعات الوحدة العربية.

د.- إن الخطاب السياسي الليبي عاود من جديد تأكيد أن الاتجاه نحو إفريقيا لم يكن بحال تخليا عن العرب، وأن القادة العرب قاموا بما يجب عليهم حيال القضية الليبية مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب؛ الأمر الذي مثل مدخلا لإعادة إحياء فكرة الوحدة العربية من جديد، يؤكد ذلك تنشيط اتحاد المغرب العربي في مطلع عام 2002م، وقد ساعد على ذلك تحرر العلاقات الليبية – العربية من أحد محاور الخلافات الأساسية، والمتمثل في الموقف العربي من العقوبات المفروضة على ليبيا.

هـ- مع استمرار الموقف الأمريكي المعادي للجماهيرية الليبية بقيادة معمر القذافي، وفي ظل رفع العقوبات الدولية عن ليبيا، وتقلص المساعدات الليبية لأنظمة ودول القارة للاعتبارات سالفة الذكر ستجد كثير من الأنظمة الأفريقية

صعوبة في الاستمرار في مشايعة السياسات الليبية، خشية من رد الفعل الأمريكي والمنظمات الدولية الخاضعة له، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وطمعا في استبدال المعونات الأمريكية بالمساعدات الليبية.

وعلى الرغم من كل هذه الملاحظات الخاصة بموقع الفضاء الأفريقي في السياسة الليبية، فإنه انطلاقا من منحي الواقعية في السياسية الليبية، يمكن القول أن هناك جانبا إيجابيا فيما يتصل بسياسة ليبيا تجاه إفريقيا، يتمثل في أن تتجه القيادة الليبية إلى الاستعانة بالقدرات والخبرات العربية كمدخل لدعم العلاقات مع إفريقيا، في إطار أرحب من العلاقات، على نحو يحقق كلا من المصالح العربية والأفريقية، ويخفف عبء المهمة على السياسة الليبية؛ على أن ذلك كله سوف يعتمد بدرجة كبيرة على تصور القيادة الليبية للتعاون العربي - الأفريقي، وموقع ودور ليبيا فيه، ومدى تجاوب القيادات والأنظمة العربية والأفريقية لهذا التصور.

3- أهداف سياسة ليبيا تجاه القارة الأفريقية:

سعت ليبيا منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء توجهها صوب إفريقيا وهي:

أ.- تحسين الصورة الذهنية عنها لدى الأفارقة، والتي ساهم الإعلام الغربي في ترسيخها، وتتمثل في دعم ليبيا للإرهاب خاصة بعد حادث لوكيربي.

ب.- الرغبة في إيجاد عمق إستراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والعسكري والمعنوي لها في مواجهة أي خطر محتمل في ظل المواجهة التي حدثت بينها وبين الدول الكبرى بعد حادثةلوكيربي.

ج.- فشل مساعي القذافي في تحقيق الحلم القومي العربي وضعف المساندة العربية لليبيا خلال الحصار الذي فرض عليها بعد حادث لوكيربي.

د.- الدعم الإفريقي الواضح لليبيا في أزمتها مع الغرب، وليس أدل على ذلك

من القرار الجريء الذي اتخذه قادة الدول الأفريقية في القمة الرابعة والثلاثين التي عقدت في واجادوجو(1998) حيث أعطت الدول الأفريقية مهلة للدول الغربية (ثلاثة أشهر) لإنهاء الحصار الجوي على ليبيا، وقام رؤساء تسع دول أفريقية بخرق الحصار الجوي بطائراتهم والمشاركة في احتفالات ليبيا بثورة الفاتح العظيمة. ويلاحظ أن معظم الدول التي خرقت الحصار هي من الدول المؤسسة لتجمع دول الساحل والصحراء.

هـ- انسجام التوجه الأفريقي مع فكر القذافي الذي يدعو إلى إيجاد تكتلات سياسية واقتصادية قوية في ظل عصر العولمة الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة؛ لذا كان القذافي يدعو إلى فكرة الفضاء الأفريقي (كناية عن التكتل الأفريقي) في مواجهة العولمة.

و.- وجود توافق ليبي- أفريقي بشان رفض الاستعمار الجديد بشتى صوره، وعدم الرهان على الغرب في إحداث التنمية. وفي المقابل يمكن استخدام الثروات الأفريقية لتحقيق التنميةفي إطار الاعتماد على الذات. وليبيا دولة نشطة في إفريقيا. ولا يكاد يخلو يوم في ليبيا تقريبا من عدم وجود رئيس أفريقي، وليبيا هي التي صنعت الساحل والصحراء وهي التي صنعت بجهد قيادتها الاتحاد الأفريقي الذي قد يتطور ذات يوم. ولكن ماذا تريد ليبيا من إفريقيا؟ تريد ليبيا قارة تنهض وتستقل، هذا هوهدف السياسة الليبية في إفريقيا. فليبيا دولة صغيرة ولكنها تقوم بعبء كبير، تبني الطرق، تبني المؤسسات، تقرض وتعطي، وليس لها هدف إلا المساعدة على نهوض القارة الأفريقية.

4-. الاتحاد الإفريقي كمدخل للوحدة العربية:

يعتبر فكر القائد معمر القذافي بحق عنوانا للخروج من كل أزمات القارة الإفريقية والعالم العربي في آن واحد. فنموذج الاتحاد الأفريقي أمام عيوننا صرحا يزدان كل يوم بالإنجازات ،فقد تحقق الاتحاد الإفريقي رغم آلام إفريقيا، ونعلم

جميعا كيف حمت الوحدة الإفريقية إفريقيا من كثير من المخططات التي استهدفتها، فقد كانت وحدة إفريقيا عهدا جديدا ومستقبلا مليئا بالآمال وطموحات شعوب القارة السمراء، وهذا يعني الانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة تستند فيها إلى لغة القانون واحترام حقوق الإنسان وتكريس مفهوم الديمقراطية(1). نستذكر وحدة إفريقيا ولا ننسى رمز الوحدة وقائد إفريقيا وملك ملوكها الأخ العقيد معمر القذافي المولود في 19 الصيف يونيو 1942 بمنطقة سرت الليبية، قائد ثورة الفاتح واحداً من القادة والزعماء القلائل على المستوى العالمي التي كانت الوحدة نهجه الداخلي والخارجي.كيف لاوهومن بدأ تعلمه بحفظ القرآن الكريم ودراسة الفقه، وعاش معاناة أمته وأحس بأوجاعها، ودرس أفكار وأطروحات الزعيم الراحل جمال عبد الناصر حول القومية العربية فتأثر بها في بداية حياته، فكون وزملاؤه مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار عام1959، وأعدوا جيدا لخطوتهم، وقاموا بالثورة على الحكم السنوسي المرتبط بالاستعمار في الأول من الفاتح من سبتمبر 1969، وأعلنت الجمهورية العربية الليبية التي كانت أهم أهدافها الوحدة العربية، إلى جانب تحسين المستوى المعيشي لكل أفراد الشعب الليبي بعد إنهاء النظام الملكي المستبد الظالم وفي عام 1977 أعلن الاخ/ القائد معمر القذافي «سلطة الشعب ومولد أول جماهيرية في التاريخ» كمفهوم لأول نظام سياسي بعد الجمهورية وتخلي معمر القذافي رسميا عن رئاسة مجلس قيادة الثورة وأصبح قائدا للثورة وصار الاسم الرسمي لليبيا هو (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) واكتفي القذافي بدوره التحريضي والترشيدي الثوري الذي يقوم به.

وفي الحديث عن الوحدة ودور القذافي فيها، فقد أظهر القذافي منذ نعومة أظفاره حسا قوميا عاليًا وحبا جما لأمته وشعبه. إن انشغال الأخ العقيد معمرالقذافي بالهموم القومية دائما، فجر إبداعات ومبادرات، فأطلق بيان وجدة الوحدوي بين

(1)جريدة عكاظ السعودية، العدد الصادر في 30 مارس الربيع 2006.

المغرب وليبيا في 18 هانيبال أغسطس 1984 لإقامة الاتحاد العربي الإفريقي، ودعوة الأقطار العربية في سنة 1988 إلى الانضمام للاتحاد العربي الإفريقي الذي أقامه مع المغرب سنة 1984، وأخيرا مشروع الاتحاد العربي الأفريقي الذي يوحد العرب والأفارقة في فضاء استراتيجي كبير يمنع التمزق والتشرذم العربي والتجزؤ والضياع بين كتل وفضاءات قارية مختلفة. إن لم يكن التوجه الوحدوي في فكر معمر القذافي جديدا عندما انعطف نحو إفريقيا غير مغفل لوحدة العرب والأمة، ولم يكن هاجسه في وحدة إفريقيا قفزة في الهواء، بل أنه طالما ردد منذ بداية الثورة في 1969 شعارات أن إفريقيا للأفريقيين، وأن لا حلف لإفريقيا إلا مع نفسها، مؤكدا على أهمية ودور القارة الأفريقية في عالم المستقبل(1). وقد كان توقع القائد في مكانه فقد لعبت الدول الأفريقية دورا هاما في إجبار أميركا وبريطانيا للقبول بالشروط الليبية بشأن قضية لوكربي، وذلك باتخاذها قرارا في قمة واقادوقو لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بكسر الحظر المفروض من مجلس الأمن الدولي على ليبيا بحلول شهر الفاتح من سبتمبر من نفس العام الذي عقدت فيه القمة ما لم تستجب الدولتان للشروط الليبية، وهذا ما عجل بتوجهات القائد معمر القذافي بتسريع عمليات الوحدة الأفريقية خاصة وأن الظروف الدولية قد شهدت العديد من المستجدات التي تدفع باتجاه توحيد القارة فأسس في العام 1989 تجمع دول الساحل والصحراء، وبذل عقب ذلك جهودا حثيثة لتطوير منظمة الوحدة الأفريقية وتحويلها إلى الإتحاد الأفريقي، وهوما نجح فيه بالفعل في قمة سرت للقادة الأفارقة التي عقدت في 9 الفاتح من سبتمبر 1999 والمعروف بـ 9/ 9/ 99 والتي صدر عنها إعلان سرت الشهير، وهو يخط خطوات نحو قيام الاتحاد الإفريقي، فواقع العولمة فرض على الجميع النهوض ومحاولة اللحاق

(1)جمال السيد محمد ضليع، الجماعة الاقتصادية الإفريقية كلية التكامل القاري «معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة 10 الماء ماي و2006.

بالركب، حيث لم يعد بإمكان دولة بمفردها أن تصمد أمام التحديات الراهنة وشروط السوق الصعبة، بما يضمن الاستمرار والديمومة في عالم لا يعرف الثبات، فرغم ما تعانيه القارة السمراء إفريقيا من السبات، فقد أفاقها العقيد معمر القذافي من غيبوبتها، ووجهها نحو التغيير فسمعت إفريقيا صوت العقل فلم تلبث أن نادت بمفاهيم ظلت غائبة عن قاموس القارة تتمثل فى الشفافية والمكاشفة، والمسالة، واحترام حقوق الإنسان، وتكريس الوحدة المشتركة المنبثقة من المصالح المشتركة، لتتجسد مؤسسات توحد إفريقيا وتنتقل بها نحو المستقبل(□).

وأوصل القائد الرسالة للدول الأفريقية، ودعاهم إلى الاستفادة مما يحدث، فليس في الوقت بقية وما شاهده العالم في قانا وغزة يؤكد ذلك، وهو لا يدعي أن التجربة الإفريقية كاملة، وأن وحدة الأفارقة ستكون نموذجية، فهذه التجارب ستقاوم ومن المتوقع أن يوضع أمامها الكثير والكثير من المعوقات والمصاعب، إلا أن الأمل يحد والجميع في أن تتغلب الإرادة السياسية الصادقة بترسيخ المشاريع، لتحقيق الآمال المعقودة، مما يبلور اتحاد أكثر انفتاحا واندماجا، ويدفعه إلى تحقيق السلام والاستقرار والعيش الرغيد للشعوب(□). إن الدول الأفريقية بحاجة الى الاتحاد ككتلة منتجة، وعلى دولة منفردة الخروج من شرنقة (التقليدي) إلى فضاء (الانفتاح)، وهوبمثابة تحقيق أمال الشعوب والأجيال في الديمقراطية الحقيقية، عبر المشاركة الكاملة للشعب في السلطة تشريعا وتنفيذ ورقابة، لتتكرس حقوق الإنسان مما يحقق النهضة والتنوير والتنمية والإبداع والوحدة. طالما الأرضية صلبة. والهياكل مؤسسية. فنحن الأكثر حاجة للوحدة المستندة إلى العقل والمنطق والتحليل المعرفي، لا سيما أن القارة الافريقية مليئة بالموارد والطاقات والإمكانات والتي بإمكانها أن تفسح لنا مكانا في خارطة العالم

(1) Stiglitz. Joseph & Charlton Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development.2005 p. 54 n. 23.

(2)سيدي أحمد بن أحمد سالم، الاتحاد الإفريقي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، الجزيرة نت،10 يولي و2002، ص: 9.

اليقظ والتي تجعل من أحلام الشعوب حقيقة، طالما توفرت الإرادة الحقة والرغبة الصادقة في ظل مآزقنا الحادة وينبغي أن نعي أن العالم دخل إلى مرحلة أخرى بعد الوحدة القومية هي مرحلة الفضاء والتكتلات. وبما أن فضاء أمتنا الطبيعي هوالفضاء الإفريقي والذي يرتبط معنا برابطة الدم والانتماء والمصير، والتاريخ حيث تعرض كلانا تقريبا لنفس الظروف والأحداث والحملات الاستعمارية والاستهداف الدائم من القوي الاستعمارية في العالم، وحيث أن العرب هم المجال الحيوي لإفريقيا والعكس صحيح، وأن الأمن العربي مرتبط أساسا بإفريقيا وكذلك الأمن الإفريقي سواء أكان ديمغرافيًا أوجيواستراتيجيًا أوحتى ثقافيًا واجتماعيًا، فلا بد للعرب إذا كان مازال لديهم ذرة من الوعي الاستراتيجي أن يؤسسوا للفضاء العربي الإفريقي والذي بنيت لبنته الأولى بتأسيس الاتحاد الإفريقي، خاصة أن الفضاء الأسيوي دون الحجم الهائل بشريا واقتصاديا وتكنولوجيا لا يمكن أن يكون مكان فيه للأفارقة، وكذلك فلا مكان للأفارقة في الفضاء الأوروبي وفضاء أمريكا الشمالية واللاتينية، كما وأن البرنامج الاستراتيجي للقوى العظمى في عالم اليوم يرتكز علي استخدام الحالة الإثنية والدينية في الدول للسيطرة عليها، ولا يمكن تجاوز ذلك إلا بالتقدم للأمام في اتجاه وحدة اجتماعية جغرافية حضارية ألا وهي الاتحاد العربي الأفريقي[1].

5- المبادرات الليبية تجاه الاتحاد الإفريقي:

تشير بعض أدبيات علم السياسة إلى أن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسياسات الداخلية، والرؤية التي تحكمها، والفلسفة التي تسودها. غير أن السياسة الخارجية الليبية تخالف هذه القاعدة، حيث أن التطورات الأخيرة في تفاعلات السياسة الخارجية الليبية سواء كانت علي المستوي القاري أوكانت مع النسق الدولي والعالم الخارجي تشهد حركية وفاعلية وديناميكية تشد الأنظار

(1)Stiglitz. Joseph & Charlton Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development.2005 p. 54 n. 23.

خلافا للخطوات البطيئة التي تعتري المشهد الداخلي في توجهه نحو التنمية الداخلية والتحديث الاقتصادي الوطني!!

ولاشك أن هناك صعوبة حقيقية في فهم منطلقات وأهداف وثوابت السياسة الخارجية الليبية وربما في بعض الأحيان يصعب فهم لغة ومفردات ومضامين المبادرات الليبية؛ وذلك بسبب الحيوية الشديدة والمتبدلات الحادة والمبادرات الصادمة طوال الثلاثين عاما الماضية، وكذلك بسبب التوصيفات والمسميات الغريبة التي تصدر تحت عناوينها المبادرات والمواقف في السياسة الخارجية الليبية، حتى أن بعض الباحثين تحدثوا- خطأ- بعد أن أعيتهم الحيل، في الفهم، أوالمتابعة أوإيجاد نسق واحد مشترك، عن أن الثابت الوحيد في هذه السياسة هوالجهة الصادرة عنها. ولقد بدأت السياسة الخارجية الليبية بعد وصول العقيد معمر القذافي إلى قيادة ليبيا (في الفاتح من سبتمبر عام 1969) باعتماد توجه صارم- مستعجل- بالتركيز على الدائرة الإفريقية والتوجه نحو إفريقيا لاعتبارات العمق الجغرافي وخبرة الليبيين بهذه الدائرة، وكذلك التميز الاقتصادي الليبي في مواجهة هذه البلدان بما يسهل عملية الشراكة، والدعوة لتشكيل اتحاد إفريقي.

وشهدت السياسة الخارجية الليبية خلال السنوات القليلة الماضية تحولات جيدة حرص فيها النظام السياسي الليبي على تقديم ليبيا كدولة سلام وأمن ولديها علاقات مع دول القارة الأفريقية وغيرها، ولديها دور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي على الصعيدين الإقليمي والإفريقي خاصة والدولي عامة وظهرت الجماهيرية العظمى في المشهد الدولي أنها تسعى إلى الاضطلاع بهذا الدور بأدوات وأساليب تتفق مع مجمل ما يطرحه النظام الدولي الجديد من قواعد، وبالكثير من المرونة والشفافية والبراجماتية، والميل للعمل من خلال تكتلات إقليمية (الاتحاد الإفريقي مثلا)، حيث سعت الجماهيرية الليبية إلى لعب دور إقليمى يغير الصورة الذهنية التي تراكمت عنها، حيث أنشأت تجمع دول الساحل والصحراء في النوار/ فبراير 1998، وتبنت فكرة تحويل منظمة الوحدة

الأفريقية إلى اتحاد أفريقي يتوائم مع التحديات المطروحة في النظام الدولي. وقد اعتبر قيام الاتحاد الإفريقي من أكبر الانتصارات للدبلوماسية الليبية فيما بعد الحرب الباردة، حيث أعطت صورة ذهنية إيجابية عن طبيعة الدور الليبي الجديد الذي بدأ يكون له قبول في إفريقيا خاصة بعد قمة واغادوغو1998 برفع العقوبات عن ليبيا وهو الأمر الذي دفع القيادة السياسية الليبية في مرحلة لاحقة لطلب الانسحاب من الجامعة العربية بسبب عدم مساندة الدول العربية له في أزمة لوكربي. وفي الوقت نفسه استطاعت ليبيا اكتساب احترام الرأي العام العالمي من خلال توسطها لحل الأزمات وأبرزها أنها لعبت دورا في حل الأزمات بين الدول الإفريقية: السودان (أزمة دار فور)- سيراليون- الكونغو- الحكومة والمعارضة في تشاد، وكذلك محاولة طرح حلول لهذه الأزمات.

سادسًا - تفعيل الاتحاد الإفريقي:

إن الاتحاد الإفريقي كانت غاية سعى لها الكثير من قادة إفريقيا أمثال الزعيم الغاني كوامي نيكروما ونيريري وجمال عبد الناصر ومرت عبر مرحلة تاريخية قديمة، وناقشتها عقول قادة مفكرين في أزمان مختلفة. مع بروز تطورات العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم كافة نحو تكتلات تجارية اقتصادية أكبر وأقوى وأكثر تماسكا، كان حري بإفريقيا أن تجد لنفسها فضاء اقتداءً بقارات العالم لكي تستطيع مجابهة التحديات التي تواجه عالمنا اليوم من عولمة وتحديات النظام العالمي الجديد، فإفريقيا لايمكنها مواجهة تداعيات العولمة إلا في اتحاد وتكتل وتضامن بين شعوب القارة، وتشكيل فضاء يضم كل أرجاء القارة الإفريقية(1).

ومن هنا جاءت الدعوة من قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي لقيام

(1)Wade. Robert Hunter.The Rising Inequality.World Income Distribution. Finance & Development. Vol 38. No 4 December 2001. of.P. 122.

الاتحاد الإفريقي فخلال الدورة العادية لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر بالفترة من 14 ناصر/ يوليو لسنة 1999، دعا الأخ قائد الثورة إلى قمة غير عادية، قمة استثنائية في الجماهيرية لدراسة وبحث سبل تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية والتغيرات الدولية الراهنة من تطورات سياسية واقتصادية طرأت على العالم. وكان هذا تمهيدا لاجتماع رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في دورة غير عادية في مدينة سرت 9/ 9/ 1999 قمة سرت الليبية التي عقدت استجابة لدعوة الأخ قائد الثورة من أجل توحيد القارة الإفريقية وإعدادها لدخول القرن القادم وهي قوية وموحدة(1).

وطرح قائد الثورة الداعي لهذه القمة مشروعات وحدوية سبق إعدادها تحت إشرافه وبمشاركته وتمثلت هذه المشروعات في:

أ.- وثيقة متكاملة بإقامة « ولايات متحدة إفريقية » أعدت على غرار تجربة القارة الأمريكية وولاياتها المتحدة. وكان ذلك الاقتراح الأصلي الذي تقدم به الأخ قائد الثورة.

ب. - وثيقة الاكتفاء بالإعلان عن قيام اتحاد إفريقي. وكما تمخضت منظمة الوحدة الإفريقية عن مؤتمر «أديس أبابا»، كذلك نتج عن قمة سرت إعلان تأسيس الاتحاد الإفريقي وطرح الجماهيرية لهذه الفكرة في الفترة من 8- 9/ 9/ 1999 حيث عقدت قمة سرت الأولى بناء على قرار القمة الإفريقية الخامسة والثلاثين التي انعقدت بالجزائر بشأن الحاجة إلى عقد قمة استثنائية أفريقية رابعة لمناقشة مشروع الاتحاد الأفريقي والتي تضمنت الآتي:

«نحن رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المجتمعين في الدورة غير العادية لمؤتمرنا في مدينة سرت بالجماهيرية يومي 8 ،9 سبتمبر-

(1)Friedman. Thomas L. «The Dell Theory of Conflict Prevention».Emergin: A Reader.Ed. Barclay Barrios. Boston: Bedford. St. Martins. 2008.49.

الفاتح 1999، وبناء على دعوة الأخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي والذي تم الاتفاق عليه خلال الدورة الخامسة والثلاثين المنعقدة في الجزائر من 12- 14 ناصر/ يوليو1999، تباحثنا بتمعن حول وسائل تعزيز منظمتنا القارية، لتكون أكثر فاعلية وتتواكب مع التطورات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إننا نستلهم في هذا السعي بالمثل التي استرشد بها المؤسسين لمنظمتنا، والأجيال التي تؤمن بالاتحاد الإفريقي في تصميمها على تجسيد الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون(1). ومع دخول الألفية الجديدة بدخول القرن الواحد والعشرين وبظهور التحديات التي تواجه قارتنا وشعوبنا، تؤكد أن هناك ضرورة ملحة وحاجة ماسة لدرجة أقوى من الوحدة والتضامن والتلاحم في مجتمع أكبر للشعوب يتعدى الخلافات والثقافات الأيديولوجية والعرقية والقومية، وبعد أن أخذت المقترحات التي تقدم بها الأخ قائد الثورة إلى القمة بشأن تفعيل دور المنظمة حتى تستطيع التصدي للتحديات الدولية بعين الاعتبار، نقرر ونلتزم بما يلي:

أ.- تأسيس اتحاد إفريقي في إطار الالتزام بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية.

ب.- الإسراع بعملية تأسيس الاتحاد وتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وإقامة جميع المؤسسات والأجهزة ذات العلاقات بالجماعة الاقتصادية وخاصة المصرف الإفريقي المركزي، ومحكمة العدل الإفريقية والبرلمان الأفريقي.

ج.- تفويض مجلس الوزراء العمل على إعداد نص قانوني تأسيسي للاتحاد الإفريقي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

(1) Summary of the Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Countries of the ESCWA Region by the United Nations Economic and Social Commission for Western Africa. p. 223.

د.- دعم المنظمات الجهوية الإفريقية على أساس أنها تجسد الأهداف والمبادئ التي يسعى الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية إلى تحقيقها.

ه.- عقد مؤتمر وزاري أفريقي حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة وذلك في أقرب فرصة وقد وجه الأخ العقيد معمر القذافي في خطاب ألقاه أمام وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية في طرابلس 1/ 6/ 2000، بأن للقارة الإفريقية معطيات تحتم عليها الوحدة وهكذا سعت الدبلوماسية الليبية إلى الدفع بالعمل الإفريقي المشترك تجاه الآمال الإفريقية في إقامة اتحاد أفريقي فعال بمؤسسات شعبية وتنفيذية قوية وفي ناصر/ يوليو2001 تم الإعلان الرسمي عن قيام الاتحاد الأفريقي، حيث تعتبر «لوساكا» هي المنبر الرسمي الذي انطلقت منه الجهود لتفعيل الاتحاد الأفريقي.

وأعلن فيها رسميا ميلاد الاتحاد، حيث أنها وضعت المعايير لتنظيم الفترة الانتقالية من المنظمة إلى الاتحاد والتي حددتها المادة «33» بعام واحد أي أنه تتحول المنظمة إلى اتحاد من ناصر/ يوليو2001 إلى ناصر/ يوليو2002 أولمدة يحددها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إذا ما رأوا ضرورة لذلك مع انتقال مؤسسات وأصول المنظمة وكذلك شعارها وعلمها ونشيدها وديونها للاتحاد الإفريقي، وذلك بطلب القمة من الأمين العام نقل ممتلكات منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي وأن يستمر العمل بيوم 25 الماء/ مايويوم إفريقيا في كل عام وإدماج بعض الأجهزة المختصة في المنظمة في أجهزة الاتحاد[1].

***

(1)بدر حسين شافعي، القمة الإفريقية الثامنة للاتحاد الإفريقي ..محاولة للتقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد 159، اپريل 2007، ص: 12.

سابعًا: دور الجماهيرية العظمى في تفعيل الاتحاد الإفريقي ومواجهة الأزمات:

يشهد جميع المراقبين بدور الجماهيرية في تحركها الكبير داخل القارة الإفريقية وما تقوم به السياسية الليبية تجاه إفريقيا على مبادئ ثابتة كتحرير إفريقيا وتخليصها من قيود التبعية والاستعمار، وترمي السياسة الليبية الإفريقية إلى تحرير الإنسان الأفريقي من قيود الاستعمار وتحرير ثرواته وموارده في القارة وتعزيز قدراتها، وترمي منذ السنوات الأولى لها وحتى الآن إلى تحقيق هذه الأهداف إلى أن وصلت إلى ذلك بتشكيل الفضاء الإفريقي في إعلان سرت في 9/ 9/ 1999 والذي يعتبر نتاج ثمار المجهود الليبي الدفاعية ضد المخاطر التي تهددها.. فمنذ بدء فتح ملف الوحدة الإفريقية وجمع الوثائق، حرصت الدبلوماسية الليبية والإعلام الليبي وقائد الثورة بوجه خاص في لقاءاته ومحاضراته على التركيز على الكفاح الأفريقي والعربي المشترك والمصير المستقبلي الذي يجمع الشعوب الإفريقية مع الشعوب العربية على اعتبار أن عدوهما واحد وهو الاستعمار والصهيونية والعنصرية والتخلف. وقدأكد أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الإفريقية في ندوة الفضاء العربي الإفريقي على أهمية تعزيز التعاون العربي الإفريقي، وإقامة فضاء يجمع العرب والأفارقة على اعتبار أن هذا الأمر يعد عاملا استراتيجياً وواقعا مفروضًا على العرب والأفارقة، وعلى أساس أن ثلثي العرب هم أفارقة ويملكون أكثر من نصف مساحة القارة ومن هذا المنطلق جاء اقتراح العقيد معمر القذافي مستشرفا مستقبل الأمة بتشكيل الاتحاد العربي الإفريقي يوازي الفضاءات الكبرى الأخرى في زمن العولمة التي تهدد السيادة، سيادة الدول الوطنية، فالواجب اللازم على العرب الانضمام إلى فضاء يجمعهم من التيارات والفضاءات العالمية الأخرى، لكي يحافظوا على وجودهم وكيانهم الذي بات في خطر من التحديات الخارجية التي تتنافس على القارة السمراء كالتحديات الإسرائيلية والعولمة وغيرها، وتنادي

الأطروحات الليبية بفضاء موحد يجمع العرب والأفارقة يعكس على شعوب المنطقتين مرونة اقتصادية وحضورًا سياسيًا وقوة فاعلة. أما الفوارق بين أبناء وشعوب القارة ما هي إلا أهدافا استعمارية لتشتيت جمع القارة ولبث الفواصل العرقية والطائفية كتقسيمها إلى بيض وسود وعرب وبربر وزنوج، والتقسيمات القديمة كالفرانكفونية والأنكلوفونية.

وقد تصدت الجماهيرية لهذه المخططات الاستعمارية، والتي من بينها فصل شمال إفريقيا عن باقي القارة بتقسيمها وإحلالها لغات عربية محل لغاتها، وأعطت الجماهيرية لهذا الموضوع أهمية كبيرة نظرا لخطورته الكبيرة على المستقبل العربي الإفريقي. ولقد حرصت الجماهيرية على الربط بين الوحدة العربية والوحدة الإفريقية منذ قيام الثورة، وقد نص الإعلان الدستوري المؤقت الذي صدر في الكانون/ ديسمبر 1969 على أن الجماهيرية جزء من الأمة العربية والقارة الإفريقية ولم تكتف الثورة الليبية بعد قيامها في 1969 بالوحدة العربية، بل شددت على الجانب الجغرافي والعمق الاستراتيجي للوطن العربي، ألا وهوالقارة الإفريقية، كما أيدت الشعوب الإفريقية في كفاحها ضد الاستعمار بالوسائل المادية والمعنوية، وغالبا ما نادى الأخ قائد الثورة ودعا إلى ضرورة أن نختصر الزمن وألا نتأخر كثيرا في بناء القارة ببناء الاتحاد الإفريقي والسيطرة على ثرواتها وتسخيرها لمصلحة المواطن الأفريقي.

والجهود الليبية تجاه الاتحاد الإفريقي لايستهان بها فهي الداعية إلى قمة سرت، القمة الاستثنائية الرابعة لإعلان الاتحاد الإفريقي، وعلى غرار قمة سرت، وبعدها قمة لومي وإقرار القانون التأسيسي للاتحاد، فلم تنتظر الدبلوماسية الليبية عقد القمة السابعة والثلاثون في لوساكا، وإنما أسرعت بالدعوة إلى عقد قمة سرت الثانية في الدورة الاستثنائية الخامسة، والتي وقعت فيه إحدى وخمسون دولة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في قمة لوساكا. والاتحاد الإفريقي بهذه الرؤية ليس فقط موجه ضد الآخرين، بل لبناء الذات ومد جسورالتعاون المتكافئ مع الآخرين،

واستغلال موارد القارة لصالح شعبها واستغلال العقول البشرية الإفريقية في بناء القارة الأفريقية وتطويرها بدلا من هجرتها إلى الغرب، والهدف الأسمى منه هوتحقيق الديمقراطية والتنمية والمشاركة الشعبية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

ثامنًا - ربط سياسة ليبيا بسياسات الاتحاد الأفريقي:

المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية (أعلي سلطة في ليبيا) تحيي القائد معمر القذافي وثمنت جهوده التي قام بها، والانتصارات التي تحققت نتيجة لذلك ودوره المستمر من أجل تفعيل مؤسسات الاتحاد الأفريقي، وتشيد بحكمته وحنكته السياسية في التعامل مع الأحداث الدولية وإرساء مبادئ الحرية والعدل والأمن والسلام والاستقرار في ربوع إفريقيا والعالم. كما ثمنت المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية، نتائج زيارات القائد القذافي للدول الأفريقية وزيارات قادة دول ورؤساء الدول الأفريقية لليبيا، وتؤكد على ضرورة الاهتمام بوضع البرامج التنفيذية لهذه النتائج ومتابعتها، وجددت المؤتمرات الشعبية الأساسية تمسكها بالإتحاد الأفريقي ودعمها له، وتقدر جهود القائد القذافي والقادة الأفارقة لتحقيق الإتحاد الأفريقي، وتجدد تأكيدها على ربط سياسة الجماهيرية الليبية بسياسات الإتحاد الأفريقي. وتشيد بنتائج الاجتماعات الافريقية من أجل الإسراع في المصادقة على التعديلات التي أقرتها قمة مابوتو في 2003 بشأن تفعيل الاتحاد الأفريقي. وكذلك الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات التي اعتمدها مؤتمر الإتحاد الأفريقي في دوراته المتعاقبة. وثمن مؤتمر الشعب العام الليبي مبادرة الزعيم معمر القذافي بشأن مشروع القذافي للمرأة والطفل والشباب الأفارقة، وكذلك مبادرته بشأن صندوق الطاقة اللذين يهدفان للتخفيف من وطأة الفقر والتخلف اللذين تعاني منهما القارة، ووجه مؤتمر الشعب العام الليبي تحية للدور الريادي للقائد معمر القذافي من أجل السلام والاستقرار في إفريقيا، وثمن قمتي طرابلس يوم 8 النوار/ فبراير و21 الحرث نوفمبر 2006 المخصصتين لتسوية

الخلافات بين تشاد والسودان.

ودعا مؤتمر الشعب العام الليبي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل جميع الدول الأفريقية التي تملك هذه الأسلحة أن تحذو حذو الجماهيرية الليبية بالتخلي طواعية عن برامجها في هذا الشأن من أجل خلق عالم يسوده العدل والأمن والسلام وأكد على ضرورة أن تكون القارة الأفريقية خالية من أسلحة الدمار الشامل ،كما جددت دعوتها لأن تكون إفريقيا خالية من الأساطيل والقواعد الأجنبية، وأكدت على حق جميع الدول الأفريقية في الاستفادة من الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وجدد مؤتمر الشعب العام الليبي ضرورة توسيع عضويةمجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة لتشمل كل الفضاءات والقارات وأن تكون للاتحاد الأفريقي مقاعد دائمة في هذا المجلس.

وتشيد المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية بالاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والداخلية لدول الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في ليبيا يومي 22 و23 الحرث/ نوفمبر 2006 حول الهجرة والتنمية وترى أن ظاهرة الهجرة نتاج طبيعي لحركة البشر لا يمكن معالجتها بتجاهل القواعد الطبيعية أ وبالإجراءات الأمنية وحدها وبمعزل عن دراسة أسبابها ودوافعها وتؤكد على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها وبحث آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على دول المقصد والعبور ومن بينها ليبيا وتجدد أيضا الدعوة لعقد قمة أفريقية أوروبية لدراسة هذه الظاهرة وتداعياتها.

ورحبت المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية بقرار القمة الثامنة لتجمع دول الساحل والصحراء المنعقد يومي 1و2 الصيف يونيو 2006 بشأن دعوة إتحاد المغرب العربي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا وتجمع دول (س.ص) للاندماج في تجمع اقتصادي واحد وتدعو الأمانات العامة لهذه التجمعات لأهمية التنسيق فيما بينها لوضع هذا القرار موضع التنفيذ. كما أكدت على أهمية منطقة البحر المتوسط وتدعو للمشاركة الفعالة في مناشطها باعتبار

البحر المتوسط جسرا للتواصل الحضاري بين إفريقيا وأوروبا ودعت إلى تنسيق المواقف مع دول غرب المتوسط.

وتدين المؤتمرات الشعبية الأساسية الليبية التدخل الأجنبي في الصومال وتدعو كل الأطراف الصومالية للحوار فيما بينها حفاظا على وحدة الصومال أرضا وشعبا وتناشد كل من الاتحاد الأفريقي من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الأحداث التي تشهدها الصومال. وتشيد بنتائج القمة الأفريقية الأمريكية الجنوبية التي عقدت يوم 30 الحرث/ نوفمبر 2006 في أبوجا (نيجيريا) وتسجل بارتياح الانتصارات التي حققتها القوى الجماهيرية في عدد من دول أمريكا الجنوبية وتدعو إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية معها. وتؤكد من جهة أخرى على ضرورة الاستفادة من المنظمات الإقليمية الدولية التي تتمتع ليبيا بعضويتها (كالاتحاد الافريقي) والعمل على تحقيق المشاركة الفاعلة في نشاطاتها وعلى مواصلة العمل من أجل تحصيل ديون الجماهيرية الليبية لدى الدول الأخرى وتوظيفها في استثمارات مجدية في القارة الأفريقية.

ويتضح هذا الربط لسياسة ليبيا بسياسة الاتحاد الإفريقي من خلال الدور الليبي في عدة أزمات لم يخرج الدور الليبي فيها عن الإطار الإفريقي بل التزمه وسار على نهجه وكان رائدا في ذلك من هذه الأزمات مثلا:

1- الأزمة الأولى: الأزمة في دولة تشاد:

في إطار متابعة مقرر الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المنعقدة في بانجول، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعا يومي 12 و13 شهر النوار/ فبراير 2007 لبحث العلاقات بين تشاد والسودان. وفي البيان الذي نشر في ختام هذه المداولات، لاحظ المجلس أنه على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الاتحاد الإفريقي، فإن التوتر بين تشاد والسودان لا يزال شديدا وانعدام

الأمن سائدا في حدودهما المشتركة.

وفضلا عن ذلك، شدد المجلس على أهمية تبني نهج إقليمي منسجم ومتكامل لتشجيع السلام والاستقرار الدائمين في جميع دول المنطقة وشجع، في هذا الصدد، المفوضية والمنظمات الإقليمية المختصة على أن تعمل معا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والفاعلين الآخرين المعنيين، من أجل عقد مشاورات إقليمية حول مشاكل المنطقة. ذكر المجلس بضرورة أن يفي تشاد والسودان، بشكل دقيق، بالالتزامات التي تعهدا بها وطلب منهما إنشاء آليات التنفيذ والمتابعة المنصوص عليها في تلك الاتفاقات والعمل على تفعيلها. وقد قرر المجلس إيفاد بعثة إلى تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وعند الاقتضاء إلى بلدان أخرى في المنطقة، بأسرع ما يمكن، لإجراء تقييم شامل للوضع واستعراض العقبات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدين لا سيما اتفاق طرابلس وذلك تمهيدا لرفع توصيات من شأنها تسهيل التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة للمشاكل التي تواجه المنطقة.

وبناء على هذا المقرر، زار وفد من المجلس السودان من 21 إلى 24 الربيع/ مارس 2007 وتشاد خلال الفترة من 5 إلى 7 الصيف يونيو 2007 وجمهورية إفريقيا الوسطى من 8 إلى 11 شهر الصيف يونيو 2007. وبعد دراسة تقرير البعثة، حث المجلس أيضاء خلال اجتماعه التسعين المنعقد في أديس أبابا بتاريخ 27 هنيبال/ أغسطس 2007، كلا من السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى على احترام سلامة أراضي البلد الآخر ومواصلة العمل سويا من أجل تحسين الأمن على طول حدودها المشتركة وتنفيذ الاتفاقات التي أبرمتها وإعادة الثقة فيما بينها. في 31 الربيع/ مارس 2007، تعرضت قريتا نيرو ومارينا التشاديتين لهجوم أسفر عن مقتل ما بين 200 و400 شخصا حسب تقديرات المفوضية السامية لشئون اللاجئين ونزوح حوالي 9000 تشادي. وقد وجهت الحكومة التشادية أصابع الاتهام إلى مليشيا الجنجويد القادمة من السودان، واعتبارا من 4 الطير/ أبريل

2007، شن تشاد هجوما مضادا ضد هذه المليشيات والمجموعات المتمردة الموجودة في شرق البلاد. في 9 من شهر الطير/ أبريل 2007، وقعت مواجهة كبيرة مع هذه الأخيرة.

وفي إيجاز صحفي حول الوضع عقد في 10 الطير / أبريل 2007، كشف وزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة التشادية أن الجيش الوطني التشادي قد طارد المتمردين حتى داخل الأراضي السودانية، مستعملا في ذلك حقه في المطاردة، موضحا أن قوات الدفاع والأمن قد فوجئت عندما وجدت نفسها وجها لوجه أمام الجيش السوداني .. في اليوم نفسه، استقبل وزير خارجية تشاد السفير السوداني في انجامينا وعبر له عن أسف بلاده من الاشتباك الذي وقع العشية. ومن جهة أخرى، أوضح أنه سيقود وفدا إلى الخرطوم لتوضيح موقف بلاده من هذه الأحداث للسلطات السودانية. وقد زار فعلا هذا الوفد الخرطوم في 14 الطير/ أبريل 2007، ومن جانبي، أعربت عن بالغ قلقي إزاء هذه الاشتباكات وطلبت من الحكومتين التحلي بضبط النفس واستئناف الحوار على أساس روح اتفاق طرابلس والاتفاقات الموقعة بينهما سابقا.

من جانبه، قام القائد معمر القذافي بإيفاد وفد إلى انجامينا في 11 أ الطير/ أبريل 2007 تعبيرا عن قلقه. وقد أعلن الوفد الليبي في ختام هذه الزيارة عن تشكيل لجنة عسكرية وأمنية بين تشاد والسودان في إطار تنفيذ اتفاق طرابلس المبرم في 8 النوار/ فبراير 2007 وأنه سيتم نشر مراقبين من تجمع دول الساحل والصحراء على الحدود بين البلدين، وتم التطرق إلى هذا الوضع خلال لقاءات دولية عديدة. وتجدر بالإشارة، من بين أمور أخرى، إلى أنه تم خلال القمة الثامنة للمجموعة الاقتصادية والتقنية لوسط إفريقيا المنعقدة في انجامينا يومي 24 و25 الطير/ أبريل 2007، اعتماد إعلان خاص لدعم تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وفضلا عن ذلك، حث الاجتماع حول دار فور الذي عقد في طرابلس في أواخر شهر الطير

أبريل، البلدين على مواصلة جهودهما من أجل تنفيذ اتفاق طرابلس الموقع في 8 شهر النوار/ فبراير 2007، وأخيرا، وقع الرئيسان إدريس ديبي وعمر حسن البشير في 3 شهر الماء/ مايو2007، برعاية عاهل المملكة العربية السعودية، اتفاقا تعهدا بموجبه بالعمل مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لوضع حد للأزمة في دار فور وشرق تشاد. اغتنمت فرصة قمة أكرا للإشادة بالزعيم الليبي معمر القذافي على ما يبذله من جهود مضنية ترمي إلى ضمان التطبيع الدائم للعلاقات بين تشاد والسودان وتسهيل تنفيذ الاتفاقات المبرمة. وخلال قمة أكرا هذه، رحبت بالجهود المبذولة من قبل تشاد والسودان لتطبيع علاقاتهما التي تأثرت سلبا بانشطة حركات التمرد الموجودة على شطري الحدود بين تشاد والسودان، وهذا التفاؤل كان له ما يبرره خاصة أنه اعتبارا من نهاية شهر ناصر/ يوليو2007 وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مؤشرات على الانفراج والمصالحة الوطنية بين الحكومة ومختلف حركات المعارضة. وعليه وبوساطة من الرئيس عمر بونغو أوديميا، استقبل الرئيس إدريس دبي في 30 من شهر ناصر/ يوليو2007 بانجامينا مجموعة مكونة من حوالي ثلاثين تشاديا يعيشون في المنفى برئاسة الرئيس السابق كوكوني واداي. وكان من الأمور المشجعة أيضا توقيع اتفاق سياسي من أجل تعزيز العملية الديموقراطية في تشاد» في 13 هانيبال/ أغسطس 2007 بين أحزاب المعسكر الرئاسي وأحزاب المعارضة الديموقراطية إثر مفاوضات استمرت للفترة من 14 الطير/ أبريل إلى 10 هانيبال/ أغسطس 2007. في 6 الفاتح من سبتمبر 2007، وقعت إحدى الحركات المسلحة وهي المجلس الديموقراطي الثوري في تشاد بزعامة علي أحمد أغبش اتفاق سلام مع الحكومة برعاية ليبيا.

وبعد مرور شهر على توقيع الاتفاقية، أدت المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومة وبعض الأحزاب السياسية المقيمة في المنفى إلى توقيع اتفاق في 8 الثمور/ أكتوبر بكوتونو، يسمح لأعضائها بالعودة إلى بلادهم بكل حرية. وأخيرا، توجت المفاوضات التي بدأت في ناصر يوليو 2007 مع أربعة من زعماء

الحركات السياسية العسكرية وهم محمد نوري زعيم اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية، وحسن الجندي، زعيم الوفاق الوطني التشادي، وتيمان إرديمي زعيم تجمع القوى من أجل التغيير وعبد الواحد عبود، زعيم اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية- الأساسية، باتفاق وقع أمام الملأ في سرت بتاريخ 25 التمور أكتوبر 2007 برعاية الزعيم الليبي، العقيد معمر القذافي وبحضور الرئيسين إدريس ديبي وعمر البشير. ينص الاتفاق، من بين أمور أخرى، على الوقف الفوري لإطلاق النار وإقرار العفو العام عن أعضاء الحركات الموقعة المدنيين والعسكريين، ومشاركتهم في إدارة شئون الدولة، وبقاء القوات في مواقعها تمهيدا لدمجها في الجيش التشادي. والتطورات الأخيرة للأزمة تنم عن ذلك بحق. غير أن الوضع تدهور فجأة في شرق البلاد عندما قامت مجموعة مسلحة تبين فيما بعد أنها كانت اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية بزعامة محمد نوري، ليلة 24 إلى 25 الحرث/ نوفمبر 2007، بمهاجمة ثكنة تابعة للدرك في منطقة هاجر حديد الواقعة على بعد حوالي 100 كلم من مدينة أبيشه، وفي بيان لها صدر في 25 من شهر الحرث نوفمبر، اتهم المتحدث باسم الحكومة التشادية الزعيمين محمد نوري اوتيمان ارديمي «بتحمل المسئولية الجسيمة لخرق اتفاق السلام الموقع في 25 التمور/ أكتوبر 2007.

وفي 26 الحرث/ نوفمبر 2007، وقعت مواجهات عنيفة بين قوات اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية والجيش الوطني التشادي في منطقة أبو غليم الواقعة على بعد 90 كلم شرق أبيشه. وقد استمرت أعمال القتال بصورة متقطعة للأيام التالية وشهدت خروج حركات تمرد أخرى إلى ساحة القتال ومن بينها تجمع القوى من أجل التغيير بزعامة تيمان برديمي، الذي هاجم منطقة أرم كولى في أول الكانون ديسمبر والجبهة الشعبية للتجديد الوطني التي لم تكن معروفة حتى اللحظة والتي شنت هجوما على بلدة تيمي على الحدود بين السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

من جانبه، قرر زعيم الوفاق الوطني التشادي التقيد باتفاق سرت والعودة إلى انجامينا في 7 ديسمبر- الكانون 2007، وفضلا عن ذلك، أعلن بعض عناصر اتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية - الأساسية خلال مؤتمر صحفي عقد في 26 الحرث/ نوفمبر 2007 في انجامينا، عن معارضته لاستئناف الكفاح المسلح ودعا جميع الفرقاء إلى تطبيق اتفاق طرابلس.

في هذا السياق، تم عزل وزير الدفاع محمد عبد الكريم نور من الحكومة بعد لجوئه إلى المكتب الشعبي للجماهيرية العظمى في انجامينا، وكان السيد محمد نور، زعيم الجبهة المتحدة من أجل التغيير قد وقع اتفاقا في طرابلس بتاريخ 24 الكانون/ ديسمبر 2006 مع الحكومة، تم بموجبه تعيينه وزيرا للدفاع في الحكومة بتاريخ 4 الربيع/ مارس 2007. غير أن المسئولين التشاديين رأوا في مماطلة قواته في نزع السلاح بالرغم من نداءاته والمناوشات التي وقعت في 16 التمور/ أكتوبر 2007 في غوز بيدا فضلا عن المواجهات التي حدثت في الحرث/ نوفمبر 2007 في شريدة، أمورا ألقت الشكوك حول نية الحركة في احترام الاتفاق الموقع في طرابلس. وفي 12 الكانون/ ديسمبر 2007، أعلن ثلاثة من زعماء المتمردين وهم محمد نوري، زعيم اتحاد القوى من أجل الديموقراطية وتيمان إرديمي، زعيم تجمع قوى التغيير وعيد الوحيد عبد ماكاي، زعيم اتحاد القوى من أجل التنمية والديموقراطية- الأساسية عن إنشاء تحالف وقيادة عسكرية موحدة تهدف إلى الإطاحة بالرئيس ديبي فور إعادة تجميع وتنظيم قواتهم.

أثارت المواجهات في شرق تشاد مجددا الجدل بين تشاد والسودان. حيث وجه تشاد أصابع الاتهام إلى السودان على لسان المتحدث باسم الحكومة الذي أعلن أن التشاد يحمل السودان مسئولية احتواء العناصر المسلحة لكافة الأطراف الموقعة لاتفاق طرابلس إلى أن يتم تنفيذ البند الأساسي في هذا الاتفاق، المتمثل في تجميع القوات وإيوائها ونزع سلاحها». وفضلا عن ذلك، تم استدعاء السفير السوداني في انجامينا إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي للاستفسار في 27

الحرث/ نوفمبر 2007. وأخيرا، أكد رئيس الوزراء التشادي في مؤتمر صحفي عقد في 29 الحرث/ نوفمبر 2007 أن المتمردين هم مجرد ورقة في أيدي السودان التي يستخدمها لزعزعة استقرار تشاد ومنع نشر عملية الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، وهي العملية التي يعتزم الاتحاد الأوروبي تنفيذها في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى في إطار القرار 1778 (2007) لمجلس الأمن للأمم المتحدة، من جانبها، نفت السلطات السودانية أي مشاركة في المواجهات التي وقعت شرق تشاد، وفي 5 الكانون/ ديسمبر 2007، أعلنت الحكومة السودانية، في بيان صادر من وزارة الخارجية، أن ما يجري داخل الأراضي التشادية شأن داخلي لا صلة للسودان به». وفي 7 الكانون/ ديسمبر 2007، أعلن السودان إغلاق الحدود مع تشاد في أعقاب تصاعد أعمال القتال، في إجاز صحفي قدمه في 27 الكانون/ ديسمبر 2007، وجه المتحدث باسم الحكومة التشادية مجددا أصابع الاتهام إلى السودان وأعلن أن قوات معادية لتشاد قد تجمعت حول بلدة الجنينة داخل الأراضي السودانية استعدادا لشن هجمات ضد تشاد. وفي الكلمة التي ألقاها بمناسبة حلول العام الجديد، أعلن الرئيس ديبي نفسه ما يلي: «منذ ثلاث سنوات، تتعرض بلادنا لاعتداءات يومية ومنظمة ومستمرة مصدرها السودان. ستتخذ الحكومة كافة التدابير الضرورية للدفاع عن سلامة أراضينا والحفاظ على السلام المكتسب بعد كفاح مرير».

من جانبه، اتهم السودان تشاد بقصف، دار فور، وفي بيان لها، أكدت وزارة الخارجية السودانية أنه في تصعيد غير مسبوق، عبر الجيش التشادي في 28 الكانون/ ديسمبر الحدود المشتركة بينما قامت ثلاث طائرات بقصف منطقتين في ولاية غرب دار فور«. وفي بيان لها صدر في 29 الكانون/ ديسمبر 2007، أكدت وزارة الخارجية التشادية أن قوات الدفاع والأمن اتخذت كافة الإجراءات لتطهير الحدود الوطنية من وجود تلك القوات المعادية. وفي هذا الإطار، نفذ الطيران عدة عمليات محدودة على طول الحدود الوطنية ضد المرتزقة الذين كانوا يحاولون اختراقها من السودان. وعلى عكس المزاعم السودانية، لم يعبر الجيش

التشادي أبدا الحدود للقيام بعمليات برية داخل الأراضي السودانية».

في هذا السياق، شن تحالف من قوات متمردة تنتمي إلى تجمع قوى التغيير واتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية واتحاد القوى من أجل الديموقراطية والتنمية- الأساسية هجوما جديدا، وقد أكدت الحكومة التشادية أنه اعتبارا من 26 أي النار/ يناير 2008 تعرضت بلدة مديرا للهجوم والنهب، شأنها في ذلك شأن منطقة أدي في 29 أي النار/ يناير وما جرى في 30 أي النار/ يناير 2008. وأخيرا، وقعت مواجهات مع الجيش التشادي في مساغيت في 1 النوار/ فبراير 2008، وقد أدت هذه الهجمات المتتالية بالمتمردين إلى أبواب انجامينا اعتبارا من 1 النوار/ فبراير 2008 حيث جرت مواجهات عنيفة خلال الأيام التالية مما دفع السكان إلى الفرار إلى الكاميرون المجاورة. وحسب تقديرات برنامج الأغذية العالمي «فقد لقي أكثر من 37.000 مشرد تشادي غادروا انجامينا هربا من أعمال القتال، مساعدة غذائية من برنامج الأغذية العالمي في كوسيري». ووفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، لقي 160 شخصا على الأقل مصرعهم في انجامينا جراء المواجهات.

وأعرب برنامج الأغذية العالمي أيضا عن قلقه إزاء الوضع الذي من شأنه عرقلة عملية توزيع المواد الغذائية في مخيمات تشاد التي تؤوي في الشرق حوالي 235.000 لاجئ سوداني وفي الجنوب حوالي 46.000 لاجئ من جمهورية إفريقيا الوسطى وحوالي 150.000 مشرد تشادي من شرق البلاد(1). وقد أدانت قمة الاتحاد الإفريقي التي كانت تنعقد في أديس أبابا الهجوم الذي شنه المتمردون ضد تشاد وعبرت عن رفضها لأي تغيير غير دستوري، وفقا للأحكام الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ومقرر الجزائر وإعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية للحكومات والميثاق الإفريقي حول الديموقراطية والانتخابات والحكم. وقد كلفت القمة رئيس جمهورية الكونغو، السيد دانيم ساس ونغيس

(1) التقرير الاستراتيجي الإفريقي،2002-2003، جامعة القاهرة.

والقائد الليبي معمر القذافي بالاتصال بالأطراف التشادية بهدف وضع حد للقتال وإيجاد تسوية دائمة للأزمة السائدة في البلاد. وفي 4 النوار/ فبراير 2008، عقد مجلس السلم والأمن مشاورات غير رسمية حول تشاد تم خلالها إطلاع أعضاء المجلس على تطور الأوضاع في هذا البلد، لاسيما في العاصمة انجامينا. وبناء على المعلومات التي قدمها سفير جمهورية الكونغو، رحب المجلس بالمبادرة التي اتخذتها جمهورية الكونغو والجماهيرية العربية الليبية العظمى بشأن إيفاد موظفين كبار، بمن فيهم ضباط عسكريون كبار، إلى تشاد في إطار المقرر الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الإفريقي(1).

وفي مذكرة شفهية بتاريخ 6 النوار/ فبراير 2008، أبلغ المكتب الشعبي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بأديس أبابا المفوضية أنه عملا بمقرر القمة، قامت الجماهيرية في 5 النوار/ فبراير 2008 بايفاد وفد مكون من مدنيين وعسكريين إلى تشاد انضم إليهم زملاؤهم من جمهورية الكونغو لإجراء اتصالات ومشاورات مع كافة الأطراف التشادية لإيجاد حل سلمي للمشاكل التي تواجه البلاد.

أ.- وجود الاتحاد الإفريقي في تشاد:

تم إنشاء مكتب للاتحاد الإفريقي في انجامينا في سياق التزام الاتحاد الإفريقي بإيجاد تسوية لمشكلة دار فور. وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية في انجامينا بتاريخ 8 الطير/ أبريل 2004 وإنشاء الهياكل المعنية بمراقبة وقف إطلاق النار المنصوص عليها في الاتفاق (لجنة وقف إطلاق النار واللجنة السياسية)، تبينت ضرورة إنشاء آلية متابعة مع تشاد، الوسيط المناوب ومع اللجنة السياسية التي ترأسها هذا البلد ومع مفرزة أبيشي، وعليه، كان الطلب الذي تقدم به تشاد بشأن فتح مكتب اتصال يتصدر كافة جدول أعمال اجتماعات اللجنة

(1)بدر حسن شافعي، القمة الإفر بقية الثامنة للاتحاد الإفريقي ..محاولة للتقييم، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام العدد 159، الطير/ ابريل 2007، ص:16.

السياسية منذ التدشين الرسمي للجنة المشتركة بحضور الرئيس إدريس ديبي إتنوورئيس المفوضية في 2 ناصر/ يوليو2004. غير أنه لأسباب مالية، تأجل فتح المكتب حتى أوائل عام 2006 حيث شكل مقرر مجلس السلم والأمن الصادر في 28 الطير/ أبريل 2005 بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، فرصة استغلتها المفوضية للحصول على موارد مالية من الشركاء لفتح المكتب في أي النار/ يناير 2006 ويري الزعيم الليبي معمر القذافي أن تحويل بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى بعثة هجينة مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة يطرح بعض المشاكل بالنسبة للمكتب الذي لا يعتبر جزءا من البعثة الهجينة ولن يتم بالتالي تمويله من قبل الأمم المتحدة، غير أنه ونظرا إلى الوضع السائد حاليا في تشاد والمنطقة وفي الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى تعزيز وجودها فيها (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، بعثة الاتحاد الأوروبي)، فإن من الضروري ليس فقط أن يحافظ الاتحاد الإفريقي على وجوده في تشاد بل ويعزز هذا الوجود من حيث عدد الموظفين لأن المكتب لا يتكون حاليا إلا من رئيس المكتب والمحاسب والسكرتير.

ب. العلاقات الليبية التشادية.. تاريخ طويل من التناقض:

اتهم رئيس وزراء تشاد (دلوا كاسيري كوماكوي الجماهيرية الليبية العظمي بدعم وتسليح المتمردين. وقال أمام الصحفيين بالقصر الرئاسي- وهو يعلق على وجود وفد ليبي في انجامينا وصل يوم 5/ 2/ 2008 «إن القائد الليبي العقيد معمر القذافي هو الذي ساهم في تسليح هؤلاء الأشخاص.. لقد سلحهم السودان ودعمتهم ليبيا»، وجاء ذلك إثر تعيين قمة الاتحاد الأفريقي- التي انعقدت في أديس أبابا- القذافي والرئيس الكونغولي دوني ساس ونجيس ومن أجل التوسط لحل الأزمة.

ورد كوماكوي : «إننا لا نتعاطي في أي مسألة مع هؤلاء الأشخاص (القذافي ونجيسو)، مضيفا كان ساس ونجيس ورئيسا للاتحاد الأفريقي (عام2006). فهل

عالج المشكلة التشادية؟ لا.. لقد أفسده (الرئيس السوداني) عمر البشير». معتبرًا أن الوسطاء خبثاء وأن الوساطة «مهزلة».وفي تناقض واضح لموقف انجامياتجاه طرابلس، شدد الرئيس التشادي إدريس ديبي- في أول ظهور له منذ بداية المعارك - على العلاقات التي وصفها بالممتازة بين بلاده وليبيا. قائلا في مؤتمر صحفي:

«إن العلاقات بين تشاد وليبيا ممتازة». وفضلا عن ذلك التقى ديبي المبعوثين اللذين أرسلهما العقيد القذافي للوساطة، حيث عبر عن تقديره البالغ لجهود الزعيم الليبي معمر القذافي صبغت العلاقات الليبية المتواصلة من أجل الاستقرار والأمن في تشاد، وهي تناقضات الثوار التشاديين علنا، وقال العقيد القذافي أمام القمة الأفريقية الأخيرة: إن ديبي انتخب بشكل ديمقراطي عام 2006 وهوالسلطة الشرعية في تشاد، مشيرة إلى أن الهجوم على العاصمة يعد انتهاكا كبيرًا».

ثم أعلنت ليبيا رسميًا توصلها لاتفاق عقب محادثات هاتفية أجراها العقيد القذافي مع الثوار. إلا أن ذلك هوما نفاه الثوار تماما على لسان الناطق باسمهم، نافية نجاح القذافي في إقناعهم بوقف إطلاق النار، وأعلن أن الخبر الذي بثته وكالة الجماهيرية للأنباء لا أساس له من الصحة، مؤكدا- خلال المعارك- أنه لا وقف لإطلاق النار. المواقف السياسية المتناقضة لها تأصيل تاريخي- إن صح هذا المسمى- في العلاقات بين البلدين، حيث شكلت علاقات ليبيا المتقلبة مع جارها الجنوبي نموذجا واضحا للمراحل التي مرت بها السياسة الليبية تجاه إفريقيا في القديم والحديث مع اختلاف في آليات مقاربة السياسة. فمنذ النزاع على شريط أوزو« الحدودي الذي يقع جنوب ليبيا وشمال تشاد بدا جليا أن ليبيا تعتبر تشاد مجالا حيويا وأولتها اهتماما كبيرا ويتجه البعض في تفسير هذا الاهتمام إلى ارتباك السياسة الليبية وخضوعها للتقليات والتوجهات غير الموزونة.

واستمرت العلاقات بين البلدين فيما بين 1970 إلى 1990م عدائية تارة، وحميمية تارة أخرى، وإن كان العداء هو الأصل، مع أكثر من حاكم تشادي طوال

الفترة المشار إليها إذا استثنينا الفترة التي تم التوقيع فيها على اتفاقية الوحدة الاندماجية بين البلدين. شهد العام 1979 وصول شخصية تتمتع بدعم ليبي إلى سدة الحكم في تشاد، هو(كوكني وداي)، وفي 6 أي النار/ يناير من عام 1981، أعلن عن قيام وحدة بين ليبيا وتشاد، تصبح ليبيا وتشاد بناء على هذا الإعلان، دولة واحدة، وهو ما أثار حفيظة وغضب جهات دولية وإقليمية، من بينها منظمة الوحدة الأفريقية وفرنسا» كدولة لها مصالحها بالمنطقة. واعتبرت أغلب هذه الجهات أن إعلان الوحدة بين البلدين، بهذا الأسلوب، وفي هذه الظروف التي تمر بها تشاد، هوفي حقيقته محاولة اختراق من قبل طرابلس لتطويع تشاد لصالح مشاريع ليبيا في القارة. ويشير بعض المتابعين للعلاقات الليبية التشادية أن فرنسا أقنعت كوكني وداى بأن القوات الليبية الموجودة على الأراضي التشادية هي بمثابة قوات احتلال وعليه أن يطالب بخروجها، وبالفعل قام بعقد مؤتمر صحفي وأعلن رغبة بلاده في خروج الجنود الليبيين، ونفذت طرابلس رغبات انجامينا.

وكان الخروج بصورة مفاجئة وسريعة وتم خلال أسبوع مما خلق فراغا عسكريًا استغله حسين حبري، وزحف بقواته على العاصمة في 7 الصيف/ يونيومن عام 1982، واحتلها. ألحق ذلك اندلاع المواجهات بين الجيش الليبي والقوات التشادية لما عرف بحرب تحرير الشمال من القوات الليبية المحتلة «وذلك منذ 1977، ولقيت تشاد فيما بعد عونا مباشرًا من المخابرات الأمريكية **CIA** بتوجيه من الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، ومساندة من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، إذ استقبل حبري كل من الرئيسين كبطل ولاعب أساسي في محيط تشاد الجغرافي.

رافق الحرب الليبية التشادية تدخل باريس فيما عرف باسم عملية أمانتا – وهوالاسم الحركي للتدخل العسكري الفرنسي في تشاد- وتم في هانيبال/ أغسطس 1983 نشر قوات قوامها 3500 جنديا في أكبر عملية عسكرية فرنسية منذ

انتهاء احتلال الجزائر. اعترفت ليبيا بحكومة حبري وتم تسوية العلاقة مع الحكومة المركزية في انجامينا، وعبر وساطات أفريقية تم اللقاء بين القذافي وحسين حبري في باماكو عاصمة جمهورية مالي. وتم إعادة العلاقات بين البلدين في 3 التمور أكتوبر 1988م بعد الهزائم والنكسات العسكرية التي منيت بها القوات الليبية تبع هذه الأحداث العاصفة إطاحة العقيد إدريس دبي بالرئيس حسين حبري، بعد أن عاد إلى تشاد بقوة عسكرية قيل أنها تلقت دعما من ليبيا وفتحت لها السودان أرضا للانطلاق وذلك في شهر الحرث نوفمبر عام 1990. وشهدت العلاقات الليبية التشادية بعد استلام إدريس دبي للحكم طورا جديدا.

غير أن هذه التطورات لم تمنح تشاد استقرارا دائما، حيث شهد عام 1998 تمرد في الشمال التشادي قاده وزير الدفاع السابق في الحكومة، يوسف توجويمي، وقد أخفق اتفاق سلام- توسط فيه العقيد القذافي عام 2002 في إنهائه. ومن ثم أخذ التمرد يؤسس قواعده في أقاليم الشمال والشرق. وتشير تقارير أن ليبيا حاولت أن تمسك بطرفي الأزمة في تشاد، وتحافظ على علاقات متشابكة مع قادة وتفريعات هذا الصراع. ويعزو البعض موقف طرابلس، القريب البعيد في نفس الوقت، من الأحداث التي تجري في تشاد وذلك مع تجدد أعمال القتال والمعارك من وقت لآخر، لخشية الأولى من أن يمتد الصراع إلى أراضيها، وذلك بدعوى أن بعضا من القبائل الليبية كانت قد دخلت في صراع مع شمال تشاد، وبالتحديد قبيلة أولاد سليمان، وكان بينهم وبين عروبة تشاد عهد قديم، ويصفون التحول من سياسة التدخل المباشر إلى توظيف النفوذ للتأثير على الأوضاع هناك حرصا من ليبيا لأجل تأمين خطها الاستراتيجي الجنوبي.

ج- التوجهات الليبية في تشاد:

المؤكد أن التوجهات الليبية في تشاد تتخطى مسألة الأمن القومي ببعدها الضيق إلى ما له علاقة بتوجهات العقيد القذافي في إفريقيا وتقوية الحضور الليبي

فيها، من خلال كسب تأييد العواصم الأفريقية وإثبات قدرة ليبيا على التأثير المباشر على مجريات الأحداث التي تمثل قلقا الأهم العواصم الأفريقية والغربية. ويقول مراقبون أن ليبيا لا تريد تولي الجنرال محمد نوري زعيم جبهة اتحاد القوى الديمقراطية- الرئاسة في تشاد لأنه ينتمي إلى قبيلة «القرعان» العربية المتمركزة شمال تشاد حتى الحدود مع ليبيا، والتي كان ينتمي إليها الرئيس حبري الذي هزم الجيش الليبي في مثلث أوزو.

ويؤكدون أن النظام الليبي ينظر بسخط إلى القبيلة التي كانت تشكل الجيش التشادي آنذاك، وتخشى من دعمها لقبيلة التبو الليبية الحدودية حيث يرجح المراقبون أن نوري بما لديه من آفاق سياسية إلى جانب وضعه العسكري الصارم، يعتبر المرشح الأقوى لتولي الرئاسة في حال انتهاء المعارك الضارية التي كانت تجري في العاصمة وخارجها لصالح المتمردين.

وأشار تقرير لصحيفة اللموند الفرنسية مؤخرا أن العتاد العسكري الليبي لعب دورا رئيسيا في إفشال الحصار الذي ضربه المتمردين على القصر الرئاسي وساهم في دحرها خارج العاصمة، الأمر الذي يعود بنا إلى دائرة المتناقضات التي تحكم العلاقة بين البلدين. وما تشير إليه الدلائل وتنطق به الأحداث الجارية أن ليبيا لا تملك تصورا ثابتا لتعاطيها مع القارة وما يخنقها من أزمات، وأن رغبة العقيد القذافي في أن يحقق رؤيته للقارة الموحدة تشارك في اضطراب المواقف الليبية حيال ما يجري على الساحة الأفريقية بشكل عام والأراضي التشادية بشكل خاص.

2- الأزمة الثانية: أزمة دار فور وتداعياتها:

ربما لم تعرف القارة بأكملها أزمة استحوذت على جهد الزعيم الليبي والجماهيرية الليبية مثل أزمة درافور، فقد ظل إقليم دارفور، على مدى ثلاثة عقود، يعيش أوضاعاً مضطربة ولم يعرف الاستقرار الأمني والسياسي

والاقتصادي والاجتماعي بسبب ظواهر طبيعية وأمنية وسياسية. فقد عانت المنطقة من فترات جفاف وتصحر قادت إلى ثلاث مجاعات كبيرة عام 1973، وعام 1985، وعام 1992. وأدى شح الأمطار في شمالي الإقليم ووسطه إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان جنوبا، إلى مناطق السافانا المدارية حول جبل مرة، والمناطق الحدودية مع إفريقيا الوسطى وتشاد. كما أدت إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية وظهور حالات فقر وسط القبائل الرعوية، خاصة رعاة الإبل والأبقار في شمالي وغربي المنطقة بسبب تمدد التصحر جنوبا. فقد ظل يتمدد سنويا بمعدل ثلاثة كيلومترات حتى باتت جميع مناطق شمال ووسط دارفور صحراوية، جرداء وشبه صحراوية، بسبب عامل الطبيعة.

ومن ثم، فإن أزمة دارفور تأثرت بعدة عوامل، منها ما هو تاريخي، وما هو بيئي. كما تأثرت بأطماع دولية في ثروة الإقليم، وتعد أزمة دارفور واحدة من أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته، بل والقارة الأفريقية كلها، وذلك إما بسبب استمرار النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها، والداعمة لها، أوبالترويج للنزعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الاقليمية للدولة، ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحليين الوطنيين، وإنما يتجاوز الأمر ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية، بشكل مباشر أوغير مباشر، ما يخرج بالأزمة من محيطها الداخلي ويجعلها أزمة ذات أبعاد متعددة ومضامين متنوعة. وقد تطورت الأمور في إقليم دارفور وتصاعدت، حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية، أوشأن من الشؤون الداخلية للدولة السودانية، إلى أزمة ذات أبعاد وتداعيات محلية وإقليمية ودولية، وسط ادعاءات واتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، القائلة بمسؤولية النظام الحاكم في السودان عن تصاعد تلك

الأزمة وتفاقمها. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى اتهام مسؤولين في الحكومة السودانية بالتورط في أعمال إبادة جماعية، وتطهير عرقي في الإقليم، وأصبحت العديد من الأطراف والقوي، داخلية وخارجية، مدعوة للمشاركة في كيفية التغلب على تلك الأزمة.

وعلى الرغم من انعقاد عدة مؤتمرات، والتوقيع على عدد من الاتفاقيات، وصدور الكثير من القرارات من جانب الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية وغيرها، إلا أن الأزمة لم تصادف انفراجا حقيقيا، ومن ثم، فإن الوصول إلى تسوية لها ما زالت غير ميسورة، حتى الوقت الراهن.

أ- الجهود الليبية لتسوية أزمة دارفور:

إن العلاقات التي تربط جمهورية السودان بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، هي علاقات ضاربة بجذورها في العمق منذ فجر تاريخ السودان، وقد كانت أكثر تأثيرات هذه العلاقات على الجزء الغربي من السودان، فيما يعرف اليوم بولاية دارفور الكبرى والتي تعيش الآن أزمة حادة تكاد تعصف بوحدة السودان، بعد أن رفع أبناء هذه الولاية السلاح في وجه الدولة بهدف إزالة حالة التهميش المزمن التي تعاني منه ولايتهم، فبعد أن استعرت نيران الحرب في دارفور واستحكمت حلقات الأزمة حول عنق القطر السوداني، استنجدت أطراف دولية وإقليمية ومحلية بالقائد الأممي معمر القذافي للتدخل من أجل حل معضلة ولاية دارفور، فلم يخيب الزعيم الليبي ظنون مستنجديه، فأمسك الملف الساخن الذي أشفق من إمساكه الكثيرون، فكان اهتمامه منذ الوهلة الأولى بقضية دارفور متجاوزا حسد الرضاه، وهذا بالفعل ما كنا نترجاه من قائد محنك غيور أعجمت عودة مؤامرات الأعداء الذين ظلوا يحتنكون مسيرة ثورته الظافرة، فما انكسر وما انحني رغم عواصف الحصار الهوجاء والتي كانت تعصف بلاده، فقد ذكر الصحافي الأميركي وعضو الكونجرس هيكر وود وارد في كتابه (الحجاب) والذي سرد فيه الحروبات السرية للسي. أي. إيه. في الفترة من1982 - 1986م، إن

الإدارة الأميركية كان شغلها الشاغل هو القضاء على العقيد معمر القذافي. وأن سيرة القائد الأممي كانت تؤرق الرئيس الأمريكي رونالد ريجان حتى وهو في أوقاته الخاصة مع أسرته وعلى طاولة الطعام.

ألقي الزعيم الليبي معمر القذافي ورجاله الافذاذ بثقلهم لانجاز ما وعدوا به، فبدلوا الغالي والرخيص من أجل استضافة أبناء دارفور بمختلف ألوانهم القبلية والسياسية في طرابلس، ليتدارسوا الكيفية التي يحقنون بها دماء أبرياء دارفور والتفكير في أمر إرساء دعائم السلم والأمن في ربوع الولاية، في بادرة لم يسبق إليها الإدارة الليبية أحد، خاصة أن هذا الجمع المتناحر والمتنافر والمتشاكس من أبناء الولاية يستحيل جمعهم في مكان واحد وبهذا العدد الكبير (800 فرد) حتى في وطنهم السودان، إن الأرتياح وحسن الوفاء اللتين تفضل بهما الزعيم الليبي معمر القذافي وأسبغهما على ضيوفه من وفود ولاية دارفور، وإيلائه كل هذا الاهتمام لقضيتهم، له ومعروف يجبر الناس على ثنائه ، فلا يمكن أن ندع مثل هذا الصنيع البارع غير المسبوق أن يمر دون أن نوفيه حقه، امتنانا وعرفانا للزعيم الليبي معمر القذافي. وعلى الصعيد الأفريقي ساهمت ثورة الفاتح العظيمة في دعم حركات التحرر وتقديم المساعدات الإنسانية، والتشجيع الممنهج لرأس المال الليبي، وتحريضه للتوجه نحو إفريقيا، إيمانا من ثورة الفاتح بمقدراتها، فضلا عن الإنجازات الدبلوماسية والسياسية المتمثلة في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء وإنشاء الاتحاد الأفريقي، وهي كلها أفكار ليبية المنشا، نتاج عبقرية القائد الأممي معمر القذافي.

أما على صعيد إنجازات ثورة الفاتح العظيمة في السودان، فنذكر التدخل الحميد والمتواصل للأخ قائد الثورة في سبيل إطفاء جذوة نيران المشكلات والأزمات في السودان، منذعام 1969م وحتى أزمة دارفور حاليا، ثم المشاريع الاستثمارية الكثيرة التي بلغت جملة المبالغ المستثمرة فيها أكثر من ثلاثمائة مليون دولار، ولعل برج الفاتح العظيم ذلكم الصرح الباذخ الذي يقف شامخًا في

ارتفاعه وبهائه وعمارته، يشهد على حب القائد العظيم معمر القذافي للسودان ولأهله، إضافة إلى الهبات والمساعدات المتنوعة والمتمثلة في الطرق ودعم التعليم العالي والتعليم الأساسي، إضافة إلى الآلاف من خريجي جامعات ليبيا من الشباب السوداني الذين يتبوؤون اليوم وظائف مرموقة في كل أنحاء السودان، فضلا عن المشاريع المتعددة التي هي قيد الدراسة. وقد شهدت أزمة دارفور تطورا في الجهود الرامية نحو إيجاد تسوية مناسبة لها، كما شهدت العديد من المبادرات الليبية في هذا الشان.

وقد رأت الجماهيرية الليبية أن تناول أزمة دارفور من الأمور بالغة الأهمية، ليس فقط لخطورة الصراع علي هذا الإقليم، وما نجم عنه من تأثيرات كارثية متنوعة، أو الاستعصاء المساعي والجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها فحسب؛ ولكن، أيضا، لأنها واحدة من الأزمات التي تتعرض لها الدولة السودانية وتهدد وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية في الحاضر وفي المستقبل، بل وتهدد جميع دول القارة الأفريقية. كما رأت ليبيا أنه من الضروري التعامل مع الشأن السوداني بقدر من الحرص والاهتمام، وأن لعلاج مثل هذه الحالات لابد من وقفة عاجلة وسريعة، بإنزال اتفاق السلام على جميع مناطق السودان المختلفة، بوصفها مبادئ عامة تعالج المشكلات الواقعة في كل بقاع السودان، والاستفادة من هذه الاتفاقات والبروتوكولات لتكون حلا سلميًا مقبولا ومرضيًا من الجميع.. بمعنى أن اتفاق الثروة والسلطة ينبغي أن ينسحب على كل الأقاليم الأخرى، وإن تفاوتت في قدرها وحجمها وتمثيلها.

ثم لابد من العمل على تعميق الفيدرالية، وتأصيلها بطريقة تمنح السلطة بقدر كبير للحكومات في الولايات بدلا عن المركز. وعلى الرغم من أن التقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان في السودان- شأنه في ذلك شأن بعض الشعوب الأفريقية إن لم يكن كلها- ومع مراعاة أن ما تحقق يعد في بداية الطريق خطوة أولى، تتبعها خطوات، لقفل هذا الملف بإجراءات يمكن أن تكون عقابية وقضائية.

بصورة عامة، من المعتقد أن ملف حقوق الإنسان في السودان يسير من حسن إلى أحسن، ولكن كي يكون مرضية تماما يحتاج إلى متابعة ومثابرة، وإذا كانت هناك عزيمة أكيدة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان لابد من العمل على تحقيقها، وفي ما يلي توضيح للمساعي والجهود الإقليمية للاتحاد الأفريقي والجماهيرية الليبية كدولة جزء من الكيان الأفريقي ورئيسا للاتحاد الافريقي، لوضع نهاية للصراع في دارفور، وإحلال السلام في تلك المنطقة لقد بدأت جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور من اتفاقية أبشى، لكي تصل إلى محطتها الرئيسية في أبوجا، تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، مرورا بمحطات أخرى في انجامينا وطرابلس وأديس أبابا. وفي كل مرحلة من هذه المراحل كانت الأزمة تنتقل من طور إلى آخر، وتواجه في كل جولة قضايا وتحديات، تنبع من طبيعة المرحلة، وتقتضي استحداث آليات أو مبادرات جديدة، وإن كان الخيط الذي يربط كل هذه المراحل جميعا، ويفسر عدم القدرة على إحداث اختراق واضح نحو الحل السياسي، يتمثل في الخلافات داخل حركتي التمرد والانشقاقات الداخلية في كل منهما، ما أدى إلى غياب الرؤية السياسية أوالموقف التفاوضي المتماسك، وأحيانا، غياب هيكل محدد للوفود المفاوضة، الأمر الذي تمثل في تغيير المفاوضين باستمرار، وعدم اتفاق أعضاء الوفد الواحد، والطعن في شرعية تمثيلهم من الأجنحة المناوئة لهم، فضلا عن اختلاف القاعدة الاجتماعية القبلية لكل من الحركتين، واختلاف تحالفاتهما الداخلية والإقليمية تبعا لذلك، ما أثر على مواقفهما التفاوضية، وأخيرًا، اختلاف مرجعيات طرحهما السياسي، فإحداهما تتبنى العلمانية، والثانية تتبنى طرحًا إسلاميًا. ويتمثل السبب الثاني في تعدد الأدوار والفاعلين في ساحة التفاوض بشأن أزمة دارفور، بمرور الوقت، وعلى الرغم من اختلاف حجم الأدوار، وطرق عملها السافرة والمستترة، إلا أن الأجندات الإقليمية والدولية، تؤثر على تطورات الأزمة واتجاهاتها، وتحدث قدرة من الإرباك، لأنها لا تعمل بشكل متساوي بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من طول المباحثات وتعدد المنابر، منذ الفاتح من سبتمبر 2003، وهو تاريخ أول اتفاق، وحتى انتهاء الجولة السادسة من مفاوضات أبوجا، في التمور أكتوبر 2005، أي بعد أكثر من 25 شهرا من المفاوضات، إلا أن الجهود السياسية للتسوية لم تسفر سوى عن توقيع اتفاق هش لوقف إطلاق النار، في انجامينا، (الطير/ أبريل 2004)، والبروتوكولين الأمني والإنساني في الجولة الثالثة في أبوجا، ثم إعلان المبادئ في الجولة الخامسة، في- ناصر/ يوليو2005.

(ب) قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا ناصريوليو 2004:

عقد الاتحاد الأفريقي قمته الثالثة، في الأسبوع الأول من شهر ناصر / يوليو 2004، في أديس أبابا، حيث استحوذت أزمة دارفور على النصيب الأكبر من اهتمام القمة، وتكونت قمة أفريقية مصغرة خاصة بمشكلة دارفور، برئاسة الرئيس النيجيري، «أوبا سانجو»، رئيس دورة الاتحاد الأفريقي، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، «عمر كوناري، ورؤساء كل من السودان والسنغال وجنوب إفريقيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في إطار هذه القمة، كان هناك خلاف حول مهمة القوات الإضافية المقرر إرسالها لحماية المراقبين، إذ رأت الخرطوم أن مهمة القوة هي حماية المراقبين لا تتعداها، في حين يرى كل من الرئيس النيجيري ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن هذه المهمة تشمل حماية المدنيين في حالة تعرضهم للاعتداء وفي كل الأحوال مثلت القرارات، التي صدرت عن هذه القمة بشأن دارفور، نقلة نوعية مهمة في مفاوضات دارفور، إذ أصبحت المفاوضات تجري برعاية الاتحاد الأفريقي، ويتولى مسؤولية تنظيمها. دعا الاتحاد الأفريقي إلى جولة جديدة من المفاوضات، بين حكومة السودان وجماعات المعارضة السودانية، في 15 ناصر/ يوليو2004، في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، لحل الأزمة في الإقليم، وقد انعقدت مفاوضات أديس أبابا في موعدها المحدد، إلا أن تمثيل وفدي التمرد كان منخفضا، حيث بعثوا بقيادات من الصف الثاني قامت بتكرار المطالب عينها، التي سبق طرحها قبيل انعقاد المباحثات،

وذلك في أجواء من الصخب.

وسادت في هذه الجولة أجواء غير إيجابية عموما، حيث أفصح رئيس وفد حركة العدالة والمساواة، «أحمد محمد ثاجود»، عن رأي سلبي في جهود الاتحاد الأفريقي، بالقول إنه ليس في مكان إفريقيا أن تحل أزمة دارفور، رغم أننا واثقون من رغبة الاتحاد في حلها، وقدانتهت المفاوضات، بعد يومين من بدء انعقادها، بانسحاب وفدي التمرد من دون الوصول إلى نتائج محددة.

ومن جانبها، رأت الحكومة السودانية أن المتمردين لم يلتزموا بتجميع قواتهم في معسكرات محددة، كما أشارت اتفاقية انجامينا، في الطير/ أبريل 2004، ومن ثم، فليس لهم الحق في المطالبة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية التي تخص الجانب الحكومي، في الوقت الذي لم ينفذوا فيه ما عليهم من التزامات. وأشار الدكتور مجذوب الخليفة»، رئيس الوفد الحكومي المفاوض، عقب عودته من أديس أبابا، بعد انهيار المفاوضات، إلى أربعة أسباب تقف وراء انسحاب وفد متمردي دارفور

1. أن موقف وفدي التمرد تكتيكي، ويهدف إلى نقل ملف القضية من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة.

2. أن وفدي حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان لم يكونا على اتفاق تام أ وتوافق واضح، وذلك بسبب التباين في الطرح والمواقف السياسية.

3. غياب الاستراتيجية الكلية، وعدم توافر الرؤية السياسية لدى قيادات المتمردين.

4. عدم وجود قيادات أ وشخصيات ذات وزن وخبرة تمثل المتمردين.

(ب) مفاوضات أبوجا الأولي هانيبال الفاتح 2004:

أحاطت المشكلات والخلافات بجولة أبوجا الأولى، التي انعقدت في الفترة من 23 هانيبال/ أغسطس إلى 15 الفاتح من سبتمبر 2004، وذلك رغم الحضور

الإقليمي والدولي الكثيف من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولذا، فقد جرى التركيز على منهج الفصل بين الملفات المختلفة للقضايا المطروحة، وتقسيمها إلى ثلاثة ملفات رئيسية تتعلق بالشئون الإنسانية، والوضع الأمني، وقضايا الحل السياسي والمسائل الاقتصادية- الاجتماعية، على أن تكون القضية الإنسانية على رأس الاهتمام لضرورة إغاثة النازحين واللاجئين، ثم تليها القضايا الأمنية كضرورة لحفظ الأمن والاستقرار، وتأمين الطرق والوسائل المناسبة لانسياب عملية الإغاثة ووصولها إلى النازحين، ثم تأتي بعد ذلك المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى الوصول إلى مثل هذا التفاهم على جدول التفاوض إنجازًا وتقدمًا في المفاوضات، الأمر الذي يوضح مدى الارتباك والمراوحة عند الطرفين.

لم تنشب الخلافات في هذه الجولة بين الجانبين بشأن القضايا الإنسانية، ولكنها نشبت بالأساس حين الدخول في القضايا الأمنية، فبالنسبة للقضايا الإنسانية جرى استعراض تقريرين مختصرين حول الأوضاع الإنسانية في الإقليم من مندوب الأمم المتحدة في الخرطوم ومن الوفد الحكومي، إلا أن وفدي المعارضة طالبا بالانتظار حتى تقدم الأمم المتحدة وحكومة السودان تقارير شاملة ومفصلة حول الوضع الإنساني في دارفور.

أما بالنسبة للمسائل الأمنية، فقد شهد موقف الحكومة السودانية قدرا من المرونة بشأن المسائل الأمنية، وذلك في اتجاه الموافقة على زيادة حجم قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور للقيام بمهمة نزع السلاح من المتمردين ووضعهم في ثكنات محددة، إلا أن خلافات نشبت بشأن تجميع قوات المتمردين، والتي وردت في المحور الأمني، وهو ما دفع وفدي حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة إلى الانسحاب من المحادثات، ما كاد يهدد بانهيارها في مرحلة مبكرة.

في محاولة لتقريب الخلافات بين الحكومة والمعارضة، اقترح وفد الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي مشروعا بشأن الأمن ونزع السلاح، يشدد على ضرورة تطبيق اتفاق انجامينا لوقف كامل لاطلاق النار، ووقف الغارات على المدنيين، وتقديم قائمة بأسماء الجانجويد، وتقديم زعمائهم إلى المحاكمة، والسماح للقوات الأفريقية بمراقبة تحركاتهم. وقدعرض الاتحاد الأفريقي هذا المشروع على حركتي دارفور والحكومة السودانية، ولكنهم رفضوه.

(ج) القمة الخماسية في ليبيا:

أجري خمسة من القادة الأفارقة، في العاصمة الليبية، يوم 17 التمور أكتوبر 2004، مباحثات لوضع أسس لإنهاء النزاع بإقليم دارفور، منعا «لتدويله »، وتفادية لفرض الأمم المتحدة عقوبات على حكومة الخرطوم، وشارك في هذه القمة، التي استغرقت يوما واحدا، قادة ثلاث دول مجاورة للسودان هم: الزعيم الليبي معمر القذافي»، والرئيس المصري حسنى مبارك»، ونظيره التشادي «إدريس ديبي، والرئيس السوداني عمر البشير»، فضلا عن الرئيس النيجيري «أوليسيجون أوباسانجو» الذي كانت بلاده تترأس الاتحاد الأفريقي في ذلك الحين. وكانت طرابلس قد وجهت الدعوة إلى متمردي دارفور للاجتماع مع القذافي، غير أنهم لن يشاركوا في القمة.

وكانت الأهمية الرئيسية للقمة تتمثل في إظهار استعداد القوى الإقليمية للتدخل في أزمة يخشى أن تمزق بلدة يكافح بالفعل حربًا أخرى في الجنوب، ويواجه عدم استقرار في الشرق« ويبد وأن الزعيم الليبي، عندما وجه الدعوة إلى عقد هذه القمة، كان يرمي إلى أهداف ثلاثة وهي:

1- تأمين وصول الغذاء إلى النازحين في الإقليم.

2- تحقيق الأمن.

3- إيجاد حل شامل للأزمة، بطريقة مباشرة، بوجود زعماء دول الجوار.

وذلك لتفادي تدويل النزاع، وتجنب عقوبات مجلس الأمن على السودان، إذا لم يف بتعهداته، فيما يتعلق بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد»، التي يـزعم الغـرب أنها مدعومة من الحكومة السودانية. وكان وزيـر الخارجيـة الليبـي، عبـد الـرحمن شلقم، قد أبدى تفاؤله بنتائج هذه القمة، مشيرا إلى أن هناك موافقة دولية على عقـد هذه القمة، وتأييدا واسعا لهـا مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول الاتحـاد الأوروبي.

(د) الجولة الثانية من أبوجا:

انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات، في الفترة ما بين 21 التمـور أكتـوبر إلى 10 الحرث/ نوفمبر 2004، وعلى أية حال، فإن النتيجة الأبرز لهذه الجولة تمثلت في التوقيع على البروتوكولين الخاصين بتعزيز الأوضاع الإنسانية والأمنية في إقلـيم دارفور، وشهد التوقيع الرئيس النيجيري، «أوليسـيجون لوباسـانجو»، إضـافة إلى عدد كبير من الوسطاء الأفارقة والغربيين، وقد نـص البروتوكـول الأمنـي في أهـم بنوده على ما يلي:

1. موافقة الأطراف على الالتزام الصارم بأحكـام اتفـاقيتي انجامينـا وأديـس أبابا، والالتزام مجددا بضمان وقف فاعل لإطلاق النار برًا وجوًا.

2. اتفاق الأطراف على دعم اتفاقية انجامينا وتسهيل تطبيقها.

3. امتثالا للمادة الخامسة من اتفاقية انجامينا، تلزم الأطراف نفسها بـالإفراج الفوري وغير المشـروط عـن جميـع الأشـخاص المعتقلـين لعلاقـتهم بالأعمـال العدائية في دارفور.

أما بروتوكول القضايا الإنسانية، فقد نص في أهم بنوده على ما يلي:

1. حرية التنقل والدخول إلى المناطق.

2. التعهد بضمان حرية دخول المساعدة وعمال الإغاثة الإنسانية، من أجـل

الوصول إلى جميع المحتاجين في كل مكان في دارفور، **ويشمل ذلك:**

أ- إلغاء القيود والإجراءات كافة، التي تعرقل حرية التنقل والدخول برًا وجوًا.

ب- أن تصرح حكومة السودان، إذا وجدت الأمم المتحدة ذلك ضروريًا، بمرور الأنشطة الإنسانية عبر الحدود من قبل الوكالات والمنظمات الإنسانية الدولية. وبهذا الخصوص، تلتزم بالسماح لمثل هذه المساعدة بحرية المرور.

ج- تنفيذ كل الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، بما فيها تلك التي جاءت في البيان المشترك، وقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، وقرار مجلس الأمن الرقم 1556 (2004)، وخطة العمل حول دارفور، الموقعة بين حكومة السودان والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى السودان في الخرطوم، بتاريخ 5 هانيبال/ أغسطس 2004، بما يطابق اتفاقي انجامينا وأديس أبابا. ومطالبة بعثة الاتحاد الأفريقي، في السودان، بمراقبة تنفيذ هذا الالتزام، وتقديم تقرير منتظم للجنة المشتركة المنصوص عليها في اتفاق انجامينا.

(هـ).- القمة السداسية بليبيا:

شارك الرئيس السوداني، عمر البشير، في القمة السداسية بشأن دارفور، التي انعقدت بالعاصمة الليبية طرابلس، في 13 الماء/ مايو2005، بمشاركة رؤساء السودان ومصر وليبيا ونيجيريا وتشاد والجابون. وذلك بهدف تهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور تحت إشراف الاتحاد الأفريقي. وقال الدكتور مجذوب الخليفة، رئيس الجانب الحكومي في مفاوضات أبوجا، إن القمة السداسية جاءت تعزيزا للحوار الاجتماعي، ودعما لتهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور، مشيرا إلى أن القمة هي واحدة من قرارات القمة الأفريقية التي انعقدت في أبوجا. وأوضح أن القمة نتاج لقرار الاتحاد الأفريقي في قمته السابعة، التي أشارت إلى أهمية أن تنعقد هذه القمة في دولة ذات صلة مباشرة

بقضية دارفور مثل مصر أونيجيريا أوتشاد أوليبيا، وكان المشاركون في الملتقى الجامع لأبناء دارفور، الذي ضم ممثلي الإدارة الأهلية وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بدارفور، وأبناء دارفور في المهجر، قد وقعوا قبل انعقاد المؤتمر إعلان طرابلس، حيث أكدوا التزامهم بوقف إطلاق النار، تنفيذا للاتفاقات والبروتوكولات الموقعة بين الحركتين والحكومة، إلى جانب إدانة أشكال الاعتداءات كافة من نهب وسلب واختطاف.

وثيقة إعلان المبادئ لمستقبل الحوار السياسي في إقليم دارفوربدأت الجولة الخامسة في 10 الصيف/ يونيو2005، وبعد تعثر طويل وقعت الحكومة السودانية مع الحركتين المسلحتين الرئيسيتين، في 5 ناصر/ يوليو2005، وثيقة إعلان المبادئ، الذي يؤسس لمستقبل الحوار السياسي في الإقليم، وجرت مراسم التوقيع في العاصمة النيجيرية أبوجا، في ختام الجولة الخامسة للمفاوضات. واتفقت الأطراف على العودة، مجددا، إلى طاولة المفاوضات، في 24 هانيبال/ أغسطس 2005. ونص الاتفاق على إشاعة الديموقراطية والتعددية السياسية والحرية، وقيام مجتمع مدني، واستقلال القضاء والإعلام،وحقوق المواطنة وحرية التعبير والتجمع لكل السودانيين. كما اتفقوا على قيام نظام فيدرالي، وإعادة تأهيل الإقليم، وتوزيع منصف للثروات، وحول تأخر حركة تحرير السودان في توقيع الإعلان، قال حافظ يوسف حمودة، القيادي في الحركة، إن السبب يعود إلى أننا طالبنا بإدراج عدة نقاط إلى إعلان المبادئ من بينها، فصل الدين عن السياسة، وتوصلنا إلى صيغة وسط بألا يكون الدين عامل تفرقة بين المواطنين. وأضاف أنهم طالبوا بتعديل صيغة متعلقة بملكية الأراضي، على أن تستمر الصيغة القديمة الموروثة في معالجة إشكالات الأراضي، كما أشار إلى أن حركته تبنت قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان والشفافية في الديباجة. وقد نص إعلان المبادئ لحل النزاع السوداني على أهمية قيام نظام ديمقراطي، يحقق التعددية السياسية والحرية، وقيام مجتمع مدني يتسم بالحركة والنشاط. وأشار الإعلان، الذي

احتوى على 17 محورا، إلى تمكين سيادة القانون، واستقلال القضاء، وحرية وسائل الإعلام، والمسألة والشفافية، والعدل والمساواة للجميع، بغض النظر عن العرق والعقيدة والجنس، أساسا للمشاركة لجميع المواطنين السودانيين في إدارة شؤونهم الخاصة، وعملية اتخاذ القرار علي كل مستويات الحكم.

(ز) القمة الأفريقية السباعية في طرابلس:

خلصت القمة السباعية، التي احتضنتها ليبيا، في 17 الماء/ مايو2005، وشارك فيها قادة ليبيا والسودان وتشاد وإريتريا ومصر برئاسة الرئيس النيجيري بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وبحضور ممثلين عن الجابون، وتجمع دول الساحل والصحراء (س. ص)، والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي- إلى تفويض الزعيم الليبي معمر القذافي للاستمرار في اتصالاته مع كافة الأطراف في دارفور إلى أن يتحقق حل دائم للمشكلة، والتشاور والتنسيق في هذا الشأن مع القادة والرؤساء المشاركين في هذه القمة. وجاء هذا التفويض بعدما قام القذافي بوساطة للمساعدة في تعزيز الثقة بين الأطراف المتحاربة وتسوية الخلافات. فيما قال وزير التعاون والتكامل الأفريقي بالحكومة النيجيرية، لاوان جانا جوبا، إن المحادثات الرامية إلى وضع حد لهذا الصراع، والتي يرعاها الاتحاد الأفريقي، ستستأنف في نيجيريا، في الثلاثين من شهر الماء/ مايو2005. وقال الرئيس السوداني، عمر البشير، إن القمة قررت استبعاد أي تدخل أجنبي في قضية دارفور، وان تظل القضية إفريقية، كما اتفق على أن تبعث الدول المشاركة في الجولة أيضاً ممثلين للمساهمة في تقريب وجهات النظر بين المتفاوضين. من جانبه أعلن الدكتور مصطفي عثمان إسماعيل، وزير الخارجية السوداني، عقب القمة الاتفاق على عقد مؤتمر جامع، يضم كل مواطني دارفور بعد الفراغ من مباحثات أبو جا معتقدا أن القمة وضعت خارطة طريق لمسيرة المباحثات لحل المشكلة حلا نهائيا، على أن يقتصر الوجود العسكري في دارفور على القوات الإفريقية فقط، ورفضت القمة أي وجود لقوات أجنبية غير إفريقية. وقال إن الدول الأخرى

يمكنها الإسهام بتوفير المعينات من وسائل النقل والاتصالات، موضحا أن القمة قررت دعم توصيات ملتقى أبناء دارفور الثالث، والذي تمخض عنه نداء طرابلس الثاني، حيث تبنت القمة العمل على تنفيذ توصيات الملتقيات وتحويلها إلى واقع بدارفور.

(ح) القمة السداسية الثانية في ليبيا:

في محاولة لتأكيد دعم الأفارقة لرفض السودان نشر قوات دولية في إقليم دارفور، عقدت يوم 21 الحرث/ نوفمبر 2006، في العاصمة الليبية طرابلس، قمة سداسية مصغرة، بحضور ثلاثة من الرؤساء العرب، وشارك في أعمال القمة، التي خصصت لمعالجة تطورات الوضع الراهن في دارفور ومتابعتها، كل من الرئيس المصري، حسني مبارك، ونظرائه السوداني عمر حسن البشير»، والتشادي «إدريس ديبي»، والإريتري «أسياس أفورقي، ورئيس جمهورية إفريقيا الوسطى الفرنسوا بوزيزي، إضافة إلى الزعيم الليبي، معمر القذافي.. وبدأت القمة أعمالها بجلسة مغلقة، يبد وأنها سعت إلى احتواء ملف الخلافات السودانية – التشادية وخصوصا بعد تجدد الحرب الإعلامية المتبادلة بين الخرطوم وانجامينا، واستبق مبارك والبشير والقذافي القمة الأفريقية المصغرة بعقد قمة عربية مصغرة، جرى خلالها مناقشة ملف إقليم دارفور من جهة العلاقة مع الأمم المتحدة، وكيفية إدارتها بما لا يعرض السودان لأي عقوبات دولية، ويجنبه أي مواجهة محتملة مع المجتمع الدولي، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقود اتجاهاً غربياً يدعو لنشر قوات تابعة للمنظمة الدولية لحفظ السلام في الإقليم. كما أكد الاجتماع أهمية استمرار الجهود المبذولة لحل المشكلة في دارفور، وذلك انطلاقا من قمة طرابلس الأفريقية الخماسية الخاصة بالوضع في الإقليم، وتأسيسا عليها للتوصل إلى مصالحة حقيقية في دارفور، وخصوصا بعد الاتفاق الذي وقع في طرابلس، مطلع أوائل الحرث/ نوفمبر 2006، بين حركة جيش تحرير السودان

والحكومة السودانية، والذي مثل خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه في إطار حل المشكلة إفريقيا.

وبعدما انضم الرئيس التشادي إلى القمة الثلاثية، خصص الاجتماع لمناقشة العلاقات السودانية التشادية، في ضوء الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، بناء على مبادرات القذافي، باحتواء التوتر الطارئ على هذه العلاقات، وإعادتها إلى طبيعتها. وتتمسك الخرطوم بضرورة استمرار عملية حفظ السلام في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، على أن تعزز بمزيد من الأموال ومهمات الإمداد والتموين، وكان الزعيم الليبي قد أكد ضرورة عدم السماح بالتدخل الخارجي في السودان، لأنه ينطوي على مخاطر على السودان وعلى دول الجوار، مشيرا إلى أنه إذا جاء حلف شمال الأطلسي، ووضع جنوده على حدود السودان، فستكون هذه كارثة على السودان ودول الجوار.

السعي الليبي لإيجاد تسوية اللازمة:

إن الزعيم الليبي معمر القذافي«لاعب إقليمي له دور أساسي في حل النزاع». واختيار ليبيا كفاعل رئيسي لتسوية قضية دارفور ليس عشوائيا، بل إنه يرتكز على عناصر صلبة، من بينها علاقات ليبيا مع قادة وزعماء حركات التمرد من جهة، والجهود التي بذلتها لحل الأزمة، سواء بمفردها أوبالتعاون مع مصر وتشاد وجنوب إفريقيا والسودان نفسه من جهة أخرى، ومن بينها أيضا الدور الذي تقوم به ليبيا منذ عامين على الأقل في تأمين وصول الإمدادات إلى اللاجئين الفارين من دارفور إلى تشاد، لاسيما حين كان متعذرا نقلها من أي جهة أخرى، حسب بيانات برنامج الأغذية العالمي، الذي أوضح أن ليبيا ساعدت منذ شهر هانيبال .أغسطس 2004، على توفير ممر مهم للنقل البري، يمتد من ميناء بنغازي حتى الصحراء الكبرى وعبر الحدود إلى تشاد، وهوالطريق الذي لا زال سالكا أمام مئات الشاحنات ولا تفرض عليه الحكومة الليبية أية رسوم .فليبيا القذافي، سوت مشكلة لوكيربي مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ثم انفتحت أكثر على أوروبا،

وأصبح لديها توجه أساسي يعني بالتركيز على الشؤون الإفريقية وللزعيم الليبي معمر القذافي نظرية شهيرة، ملخصها أن العالم المعاصر، وهوعالم فضاءات كبرى، وإفريقيا مؤهلة أن تكون فضاء كبيرا ومتكاملا يحولها إلى قوة كبرى معاصرة، وأن ليبيا تعتبر أن مهمتها الأساسية الآن هي قيادة الجهود التي تحول الفضاء الإفريقي إلى كيان معاصر يحسب له ألف حساب بيد أن هذه الجهود ليست في طريق معبد، فهناك أزمات هيكلية كبرى تعاني منها القارة وهناك الكثير من النزاعات والخلافات بين عدد من دول القارة أوفي داخل بعض هذه الدول، وهناك أيضا لاعبون أفارقة كبار منافسون ولهم حساباتهم المختلفة عن الحسابات الليبية، سواء في الشأن الإفريقي العام أوفي الشأن الإقليمي المحدود، فضلا عن حسابات وصراعات ومنافسات القوى الكبرى الراهنة، وتحديدا الصراع الخفي بين الولايات المتحدة والصين حول نفط القارة ومواردها وثرواتها المعدنية والطبيعية. ومع ذلك، فليبيا مستمرة في جهودها وفي تطلعاتها.

هذا السياق العام للاهتمام الليبي بإفريقيا، أسهم بدوره في بلورة اهتمام ليبي آخر، وهو المشاركة في حل النزاعات الإفريقية، ونقطة البدء هي في حل النزاعات المحيطة بليبيا نفسها، وهنا يكمن السبب الأول وراء التركيز منذ ثلاث سنوات على إيجاد حل سياسي سلمي لأزمة دارفور، ومن قبل تسوية النزاع الإريتري- السوداني والتشادي- السوداني وإذا كانت دارفور تمثل في المنظور العام أزمة مركبة ذات أضلاع إنسانية وسياسية وأمنية، فإنها بالنسبة لليبيا باب التوتر الإقليمي الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الذاتية نفسها ومن هنا، تجسد الموقف الرافض للتدخل الدولي في السودان، دون ترتيب مسبق، لأنه في هذه الحالة سيكون عودة للاستعمار الساهر لنهب موارد دارفور والسودان معا، وسيشكل ضغطا على أمن ليبيا نفسه، وتلك معضلة كبرى يتوجب منعها بأية صورة. وقد حذر الزعيم الليبي معمر القذافي الغرب من التدخل في أزمة إقليم دارفور متهمًا الفصائل المتمردة في الإقليم «بتوريط العالم في الأزمة والسعي لتدويلها. وأضاف

سيادته: ليس من مصلحة المجتمع الدولي التدخل في أمر ترفض الأطراف المتحاربة التوصل لحل بشأنه».

كما دعا الزعيم الليبي «العالم إلى عدم تمويل الحركات المتمردة، والكف عن دعمها، وعدم إرسال قوات دولية لدارفور، وكأنه كان يقرأ في المستقبل مستشفا ببعد نظري سياسي كبير، إن ما يحدث في دارفور سوف يستثمره الآخرون من أعداء القومية لتوريط العالم في الأزمة وتكوينها وهو ما حدث فعلا.

4-، طبيعة الدور الليبي في السودان:

فجرت تصريحات الزعيم الليبي معمر القذافي (بدعم جنوب السودان، في اختيار الانفصال عن الشمال) مؤخرا، الحديث عن طبيعة الدور الليبي في الجار الجنوبي الشرقي للجماهيرية الليبية العظمي». وقد جاءت وجهة نظر الجماهيرية الليبية الرسمية على لسان أمين الشؤون الخارجية بمؤتمر الشعب العام محمد الشحومي، بقوله : إن الموقف الليبي الحقيقي مع وحدة السودان «قلبا وقالبًا». ولفت الانتباه إلى التزام ليبيا بالمواثيق والمعاهدات التي وقع عليها الحزب الحاكم مع فصائل الجنوب، موضحا أن قائد الثورة الليبية أكد على ضرورة احترام نتائج الاستفتاء العام في 2010.

وأوضح الشحومي في حديث صحفي له، أن الدور الذي يجب أن يقوم به الليبيون هوإقناع الجنوبيين بالبقاء ضمن «السودان الكبير»، مؤكدا أنه إذا كان هناك إصرار على الانفصال فإن الأخلاق والدين والنقاء الثوري يلزم الزعيم الليبي معمر القذافي بالوقوف مع إرادة أهل الجنوب، وانتقد ما أسماها «آفة الإعلام»، مؤكدا أن رسالة القذافي أثناء حديثه مع فصائل دارفور مفادها ضرورة إيقاف السياسات التي أدت إلى هذا الواقع، ومشددا على أن حل مشاكل السودان يجب أن لا يكون على حساب وحدة أراضيه.« وأشار إلى أن القذافي بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي سيجد نفسه أمام الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف

السودانية. وبدون مواربة بحسب الشحومي- «إذا اختار أهل الجنوب الانفصال فإن القائد معمر القذافي معهم بشكل صريح وعلني»، مشيرا إلى أن القذافي يرى أن الانفصال ليس في مصلحة الجنوب. وتحدث عن اتصالات مكثفة مع جهات في الجنوب لم يكشف عن طبيعتها- خروج نتائج الاستفتاء المقبل لصالح وحدة السودان.» ومن جانب آخر نفى أستاذ التخطيط الاستراتيجي في جامعة الفاتح بالعاصمة طرابلس المبروك درباش، أن يكون دور لليبيا بالسودان لخدمة أغراض ومصالح أميركية بالمنطقة، مؤكدا أن التاريخ السياسي للقيادة السياسية بليبيا يتناقض مع هذا الطرح.

وأشار درباش إلى أربعة ملفات «مخلوطة» في تعامل ليبيا مع السودان هي: دارفور، وعلاقة تشاد مع السودان، وصراعات الجنوب، والضغوطات الأميركية والغربية على السودان. وأكد أن القذافي لديه إستراتيجية واضحة متفق عليها بين الجانبين ولا يوجد سوء نية»، مضيفا أنه تحدث صراحة وليس وراء الأبواب كما تجري العادة عند مناقشة هذه القضايا. ويري أستاذ الدراسات الإستراتيجية في الجامعات الليبية محمد عبد الرحمن الفيتوري أن السودان لم يثمن في يوم من الأيام الدعم الليبي اللامحدود، موضحا أن هناك أسبابا لا يمكن الوقوف عليها للاطلاع على مبررات حساسية حكومة الخرطوم لدور ليبيا» النزيه.«واكد الفيتوري إن القذافي لديه رؤية استشرافية في وجود مطالب دولية بانفصال الجنوب، في حين تمنح الحكومة السودانية الوعود فقط، وليس السلطة وأضاف أن سياسة القذافي واقعية للضغط على حكومة الرئيس عمر حسن البشير، مشيرا إلى أن هذا نوع من أساليب التفاوض بين مختلف الأطراف. وأكد أن الحل الليبي يدعو لأن تكون الحكومة السودانية أكثر مصداقية، مشددا على أن الحل الأوحد أمام البشير يكمن في تداول السلطة».

وأوضح أنه ليس من مصلحة ليبيا أن يكون السودان «بؤرة توتر»، نافيا أن

يكون لدى ليبيا دور في تـأجيج أي نـوع مـن الصـراعات بالسـودان ولا يسـتغرب المراقب للعلاقات الليبية السودانية محمـد مـامي تصـريحات القـذافي الأخيـرة، متوقعا أن ترمي بظلالها على العلاقات بين البلدين «مـا لم يـتم استيضـاح غمـوض التصريحات »وقال في حديث للجزيرة إن ما طرحه القذافي يتوافق نظريا مع أفكاره الأيدولوجية التي تؤمن بأنـه «مـن حـق الشـعوب تقريـر مصـيرها». موضـحا أن السياسية لها كواليس تهدف من ورائها كـل دولـة إلى تحقيـق مصـالحها وتسـاءل مامي «ماذا لو كانت نتيجة الاستفتاء تؤيد الانفصال؟ وقال: «رغم إيمـان القـذافي بالوحدة العربية والأفريقية والواقعية السياسية والبيئة الدولية، فقد تدعو الدول إلى نهج يبتعد عن الطرح النظري والأيدولوجي بما يخدم أهدافها.«وأشار إلى أن رؤية قادة الجنوب تتوافق مع أيدولوجية النظام الليبي، خاصة أن القـذافي يشـغل حاليًـا رئاسة الاتحاد الأفريقي ويسعى إلى تحقيق الاستقرار والخروج بالقارة من«دوامـة الصراعات»، مؤكدا أن ليبيا تبحث عن استقرار السودان لخدمة أمنها الوطني.

3-الأزمة الثالثة: - الأزمة الغذائية:

رغم أراضـيها الشاسـعة. فـإن الأزمـة الغذائيـة تهـدد نحـو 13 مليـون نسـمة بالمجاعة في جنوب القارة الأفريقية، وتعـرض عـدة بلـدان في الجنـوب لمخـاطر حقيقية منها: لسوتو وملاوي وسوازيلاند وزمبابوي. ويواجه أكثر مـن 13 مليـون نسمة الموت جوعا، ولذلك فإنه على مستوى ملف مواجهـة أزمـة الغـذاء أقـرت القمة مجمل ما قدمته ليبيا من أفكار في هذا الصدد وعبر القادة الأفارقة. في بيـانهم الختامي، عن التزامهم بالعمل على خفض عدد الذين يعانون سوء التغذية في القارة بحلول العام 2015، والقضاء على الجوع. والبدء فورا في حـوار دولي عاجـل بـين مصدري الغذاء ومستورديه لمواجهة الأزمة الغذائية العالمية الراهنة. كما تعهـدوا باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي، وضمان الأمـن الغـذائي من خلال تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية التـابع لمبـادرة نيبـاد. وتحسـين

خصوبة التربة الزراعية وتطيل الفاقد من المحاصيل. واتفقوا على اتخاذ إجراءات فورية قصيرة وطويلة الأجل. لتقديم المساعدة العاجلة للشرائح المنخفضة الدخل من السكان. وقد طالب رؤساء إفريقيا بوضع مدونة سلوك دولية لمراجعة التوسع الراهن في انتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية ووضع المعايير اللازمة للاستخدام المسؤول للمحاصيل الزراعية في إنتاج هذا الوقود. وتغيير سياسات الوقود الحيوي باتخاذ إجراءات لتجميد إنتاجه عند المستويات الحالية مع التعليق المؤقت لاستعمال الحبوب والبذور الزيتية لإنتاج الوقود الحيوي، وتنظيم المضاربة في أسواق المنتجات والسلع الزراعية لمواجهة ارتفاع أسعار السلع والحبوب. وفي ما يتعلق بموضوع المياه والمرافق الصحية في إفريقيا، والذي كان الموضوع الرئيسي للقمة إلى جانب موضوع أزمة الغذاء. تعهد القادة مضاعفة الجهد لتنفيذ الخطط والاعلانات السابقة الخاصة بهذا الشأن وطالبوا بتحديث السياسات والبرامج الوطنية لإدارة المياه بالشكل الأمثل.

وقد أبرزت التقارير والدراسات التي عرضت خلال القمة أن حوائج دعم قطاع المياه والغذاء بالقارة الأفريقية تبلغ نحو 20 مليار دولار في السنة حتى العام 2015، وأكد التقرير ضرورة استيفاء الحاجات المائية الأساسية لمتطلبات الأمن الغذائي والمائي، ومواجهة المخاطر الناتجة من موجات الفيضانات والجفاف والإدارة المتكاملة للموارد المائية. خصوصا بالنسبة إلى الأنهار المشتركة على أساس الاستخدام العادل، بالاضافة إلى تحديث السياسات المائية وإيجاد آليات المناسبة للاستثمار وإدارة الموارد والفقر والتنمية ومحاربة المرض وأزمات التصحر والحرب الأهلية والمعونات الأجنبية. ملفات مطروحة باستمرار على مائدة القمم الأفريقية. وإذا كانت منظمات المجتمع المدني قد طالبت على هامش القمة بتحقيق قدر أكبر من التنسيق في العمل بين الأجهزة الأفريقية المختلفة. لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ووفاء كل أطراف التنمية بالتزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم. مثل إنفاق 15٪ من الميزانية على الصحة. كما طالبت الدول

الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بوضع مبادرات إقليمية وتحركات لإدارة الموارد العابرة للحدود مثل المياه بشكل أفضل والاستعداد لصدمات المستقبل. وتدبير وسائل الحماية منها. مثل تغير المناخ والتلوث. وإذا كانت هذه المجتمعات قد دعت أيضا الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز الآليات الدولية لاسترداد الثروات المسروقة واستثمارها في برامج التنمية فإن الخبراء يثيرون العديد من التساؤلات عن مدى استفادة الشعوب والمجتمعات الإفريقية من القروض والمنح والمساعدات الاقتصادية التي قدمتها الدول الأجنبية ومصير هذه الأموال، والخبراء يتساءلون أيضا: هل بالفعل تقدم هذه المساعدات والقروض لدعم التنمية في الدول الإفريقية المستقبلة لها. أم أنها تقدم لتحقيق أغراض خاصة للدول المانحة. سواء لدعم بعض الأنظمة السياسية الإفريقية التي تحقق مصالحها أوكوسيلة لدفع الدول المستقبلة للمعونات لوضع سياسات تعزز السيطرة الاقتصادية لهذه الأطراف الخارجية؟ ومن هنا تثار قضية تبعية القرار السياسي الأفريقي للإملاءات الغربية. ومشكلات إفريقيا تزداد تعقيدا. يوما بعد يوم، يضاف إليها مشكلات جديدة. وربما كان هذا سبب في الإخفاق المستمر لمؤتمرات القمة في حل أي من هذه المشكلات. فموجات التصحر تضرب معظم أنحاء القارة، ومن المتوقع أن تفقد إفريقيا 25٪ من أراضيها الصالحة للزراعة. بسبب هذه المشكلة، أما المجاعات فهي كابوس مخيف يحدق بالقارة السمراء. حيث الملايين من البشر لا يجدون طعامهم، ومنهم من يأكل العشب وورق الشجر وتعاني إفريقيا أيضا من التخلف التقني. فهي أفقر منطقة في القرن الحادي والعشرين، وتأتي في المرتبة الأخيرة من ناحية توافر واستخدام التقنيات الحديثة. وهي أيضا الأكثر مديونية وتهميشا في العالم. ورغم أنها تشكل 5.12٪ من مجموع سكان العالم. إلا أنها تنتج فقط ما نسبته 7.3٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وتسهم بنسبة 7.1٪ فقط في التجارة العالمية للبضائع والخدمات. كمصدرة لخمس إجمالي نتاجها القومي، ولا تقتصر معاناة القارة الأفريقية على الجانب الاقتصادي فقط.

وإنما تمتد لتشمل جوانب أخرى مهمة. خصوصا في النواحي الصحية التي تؤثر في عمليات التنمية، ومن أبرز المشكلات الصحية انتشار العديد من الأمراض المستوطنة مثل الإيدز والملاريا ومرض النوم والسل الرئوي وبعد خمسين عاما على حصول أولى المستعمرات الافريقية على الاستقلال. لم تحقق هذه الدول استقلالها الحقيقي. وفشلت في تدبير أمورها، وخصوصا الشأن الاقتصادي، فاعتمادها على الخبراء الأجانب في ازدياد. كما أن تأثير ونفوذ منظمات العون الغربية تعد أقوى من أيام الاستعمار. والفساد ينتشر في جسد القارة. ويكاد لا يوجد بلد يتوافر له عدد كاف من المسؤولين الذين يمكنهم توزيع المساعدات أو الأدوية أوالكتب المدرسية من دون تلقي رشى أو استغلال المساعدات لأغراض سياسية، واحصائيات المنظمات الدولية تؤكد أنه يتم تحويل 15 مليار دولار سنويا من إفريقيا إلى الخارج. وهو مبلغ يعادل قيمة المساعدات الدولية، وبعبارة أخرى. فالمساعدات تأتي بالسرعة نفسها التي تغادر بها رؤوس الأموال إلى البنوك الغربية. اذ تشير الإحصائيات إلى أن نحو40٪ من المدخرات الأفريقية توجد خارج القارة. مقارنة مع شرق آسيا وجنوب آسيا. وعلاوة على ذلك. يغادر إفريقيا كل سنة سبعمائة ألف من ألمع وأفضل كفاءاتها إلى الخارج، في حين يأتي مئة ألف خبير أجنبي للعمل في إفريقيا يبقى الملف الأهم وهو ملف التحديات السياسية والاستراتيجية الذي ترعاه ليبيا باهتمام كامل. من خلال طرح بالغ الوضوح يقول بضرورة بناء المؤسسات الاتحادية الأفريقية على غرار الاتحاد الأوروبي بدءا بحكومة الاتحاد الإفريقي، خريطة الطريق الليبية لإقامة هذا الاتحاد أقرت في القمة الأخيرة. في اجتماع طويل مغلق. وهي الخريطة نفسها التي سبق أن عرضتها ليبيا في قمة سابقة، والمقصود في النهاية إيجاد اطار وحدوي للدول الأفريقية ذات السيادة. يكرس قيام الفضاء الأفريقي بمؤسسات صلبة. الزعيم الليبي أبدى. للمرة الأولى منذ قيام الاتحاد. ارتياحا للخطوة الجديدة وهي بداية طريق شاق لا بد من أن يقود إلى قيام الولايات المتحدة الأفريقيةفواصل زمنية متقاربة، من دون

أن يعني ذلك أغلاق الباب أمام التعاون العربي الأفريقي، وقد أكد أن العرب والأفارقة يشكلون فضاء وأحدا لأن مصالحهم واحدة ويواجهون تحديات مشتركة تتطلب حلولا مشتركه.

وقال في كلمته في الجلسة الافتتاحية : أن العمل العربي الأفريقي المشترك حقيقة لا يجب حجبها ولا الاستماع في صددها إلى أي حجج تدفع للتغاضي عنها مع ضرورة التخلص من اعتبارات مضى عليها الزمن ومن دون تعاون عربي افريقي مؤسسي سوف يخسر الجميع وتضار القضايا العربية والإفريقية سياسية كانت أ وتنموية ودعا في كلمته إلى تطوير أدوات العمل العربي الأفريقي بصفة عاجلة لفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية الأفريقية تستوعب ضرورات هذا العصر وتتجاوز الصيغة القديمة التي طرأ عليها الصدأ وفقدت صلاحيتها العملية. كذلك أكد أن أي دولة إفريقية لا تستطيع بمفردها معالجة التحديات ولا تحقيق أي تنمية بشكل منفرد. وأشار في هذا الخصوص في الجلسة الافتتاحية للقمة الى التحديات المترتبة على زيادة أسعار السلع الغذائية والنفط في الأسواق العالمية. وأوضح أن هذه التحديات تتطلب أن تعمل الدول الإفريقية معا قائلا: إن أجدادنا يقولون أن في الاتحاد قوة.

***

4. تأييد مطالبة نيجيريا بمقعد دائم في مجلس الأمن:

ذكرت تقارير وكالة الأنباء النيجيرية أن لجنة ترشيح الاتحاد الأفريقي برئاسة القائد معمر القذافي كانت قد أيدت نيجيريا في الحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن الدولي. وكشفت إير أولوكاني المتحدثة باسم وزارة الشئون الخارجية عن ذلك في ليبيا، مقر الدورة العادية الثالثة عشرة للاتحاد الإفريقي التي عقدت في ناصر/ يوليو2009. وقالت: إن لجنة الترشيح أيدت في اجتماعها الذي عقد على هامش قمة الاتحاد الأفريقي ترشيح نيجيريا للحصول على مقعد غير

دائـم بمجلـس الأمـن الـدولي. وأضـافت «أن ذلـك جـاء عقـب تأييـد مجموعـة الأيكواس لنيجيريا في الدورة الاعتيادية الـ 36 في أبوجا في 22 الصيف/ يوليو.

وقالت أولوكاني أنه «بموجب هذا التأييد تكون نيجيريا مؤهلة فعلا لانتخابات الحصول على مقعد في الأمم المتحدة التي تعقد في الجمعية العامة للأمم المتحـدة في وقـت لاحـق مـن العـام الحـالي». وأضـافت أن المجلـس التنفيـذي للاتحـاد الإفريقي الذي بدأ اجتماعه في 3 من شـهر ناصـر / يوليـو 2009، درس القـرارات التي توصل اليها مجلس الوزراء، وقد تضمنت القرارات كيفية دفع أهداف الألفية التنموية، ومفاوضات إتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وإنشاء جامعـة إفريقيـة. كمـا تعلقت القرارات الأخرى بمعاهدة الأمم المتحدة لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وقد رأس نائب الرئيس النيجيري جودلاك جوناثان الوفد النيجيري في القمة.